



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المرجع : / 2015

قسم : علوم التسيير
الميدان : علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية
الشعبة: علوم التسيير
التخصص : مالية

مذكرة بعنوان:

الحوكمة المؤسسية وأهميتها في تحسين كفاءة البنوك الاسلامية دراسة حالة " بنك البركة الاسلامي " سطيف "

مذكرة مكملّة لنيل شهادة الليسانس في علوم التسيير (ل.م.د) تخصص " مالية "

إشراف الأستاذ:

إعداد الطلبة:

- طارق بلحاج

- حاسي إيمان

- زكراوي خديجة

السنة الجامعية: 2014/2015

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وعرفان

"ربِّ أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت عليّ وعلى

والديّ وأن أحملَ صالحاً ترزاه" الأحقاف 15

- اللهم لك الشكر ولك الحمد على توفيقك وإحسانك، اللهم أنّه من
شُكرِكَ أن أشكر أستاذنا الفاضلة الأستاذ (طارق بلحاج) الذي
وقفه إلى جانبنا، وتابع هذا البحث خطوة خطوة حتّى استوى على
سوقه وأخرج ثماره.

حيث أفاض علينا من سعة علمه وحسن خلقه دون أن يجزّ علينا رأياً أو
يرد لنا قولاً وإنّما كان برجاجة عقله وحسن درايتة، يدلنا إلى الصواب
ويجنبنا مزالق الخطأ اللهم فأجزه عنا خير جزاء، وزده علماً وبارك له فيه.
كما أنّه لا يفوتنا أن نشكر باقي الأساتذة الذين مدوا يد المساعدة،
وكل من أماننا من قريب أو بعيد.

اهداء

أهدي ثمرة جهدي وعملي هذا الى:

التي وجدتها معي طيلة حياتي

الى من ربتي وانارت دربي واعانتي بالصلوات والدعوات " أمي ربيعة "

الى والدي اطلال الله في عمره وادامه لنا تاجا فوق رؤوسنا " عبد القادر "

إلى أخواتي، "نجيبة، عدرة، وصديقتي واختي "نبيلة" مع دوام المحبة إلى الأبد

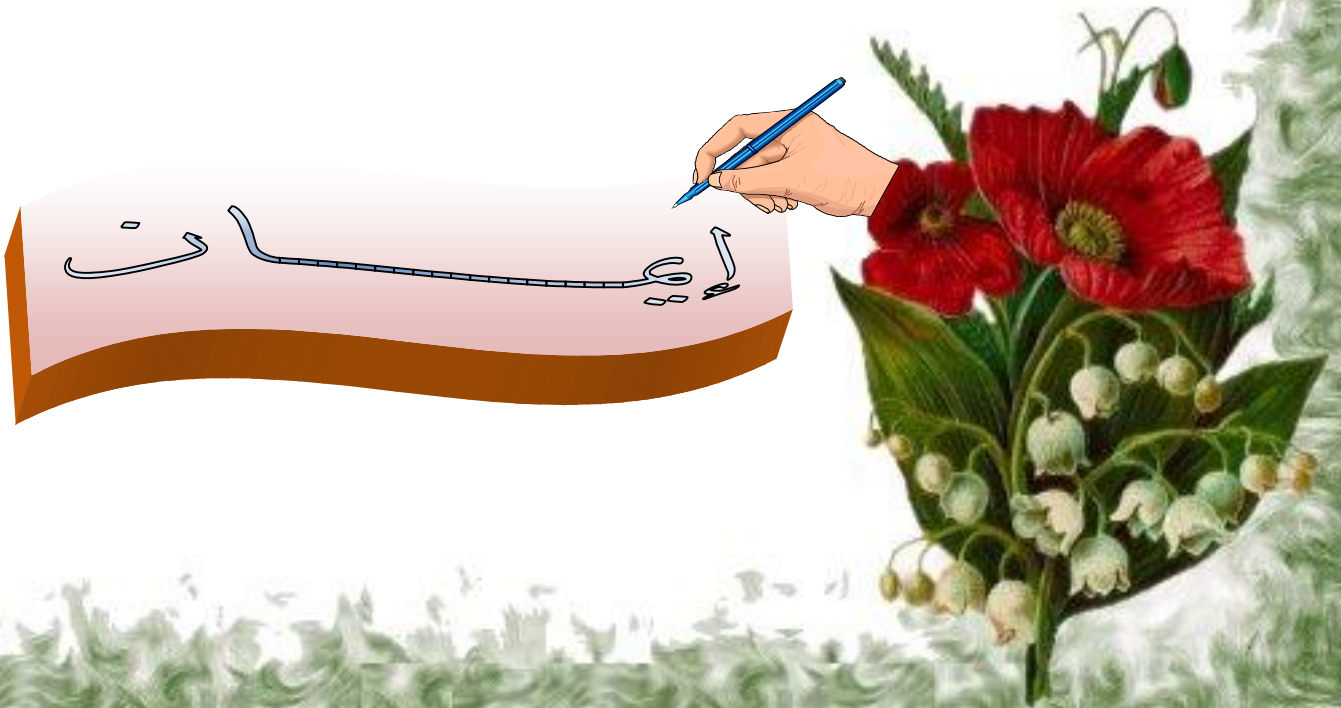
إلى كل من تربطني بهم صلة الرحم دون استثناء

والى من أعانوني طيلة مشواري الدراسي بالجامعة وخاصة "إلياس"

إلى كل صديقتي ورفيقات دربي في الحياة

والى كل زميلاتي وصديقتي في الجامعة

والى كل من عرفوني وأحبوني



إهداء

يا من أحمل اسمك بكل فخر
يا من افتقدك منذ الصغر
يا من يرتعش قلبي لذكرك
يا من اودعتني لله اهديك هذا البحث ابي " ساعد "
الى حكمتي علمي
الى ادبي وحلمي
الى طريقي المستقيم
الى ينوع الصبر والتفاؤل والامل
الى كل من في الوجود بعد الله ورسوله أُمي الغالية "نعيمة"
الى اخوتي "عمرو شعيب ومحمد"
الى شريكتي في العمل، اليك يا مركز ثقتي واطمئناني "ايمان"
الى كل الاقارب والأصدقاء والأحباب من دون استثناء الى كل من ساندني في مشواري ولو بكلمة طيبة
وفي الاخير ارجوا من الله تعالى أن يجعل عملي هذا نفعا يستفيد منه جميع الطلبة

خاتمة تحت *

مَدِينَةُ

مقدمة:

لقد وضعت الأحداث التي مر بها الإقتصاد العالمي مفهوم الحوكمة على قمة اهتمام مجتمعي العمال والمنشآت المالية الدولية، فمنذ حدوث الأزمة المالية الآسيوية سنة 1997 مرورا بفضيحة شركة إنرون سنة 2003 إلى الأزمة المالية العالمية، كلها حوادث أبرزت أهمية الحوكمة كمنهاج أمثل للمعالجة والوقاية من الأزمات.

ويتفق الكثير من الباحثين والمهتمين على أهمية الحوكمة وما تتمثله من دفع لعجلة التنمية ورفع مستوى الأداء وتخفيض درجة المخاطرة المتعلقة بالفساد الإداري والمالي على مستوى المنشآت والدول على حد سواء، كما توصلت العديد من الدراسات إلى أن إتباع المبادئ السليمة للحوكمة يؤدي إلى توفير الإحتياجات اللازمة ضد الفساد الإداري ويساهم في تشجيع وترسيخ الشفافية في الحياة الإقتصادية. كما أن تطبيقات الحوكمة تعتبر أكثر أهمية وتعقيدا في القطاع المصرفي من القطاعات الأخرى، حيث تحتوي المصارف على مجموعة من العناصر والعلاقات المتداخلة لا توجد في القطاعات الأخرى تؤثر بشكل كبير على طبيعة نظام الحوكمة.

وربما أصبح هذا المفهوم أكثر فأكثر أهمية وتعقيدا في المصارف الإسلامية لما لهذه الأخيرة من عمليات مصرفية معقدة تختلف شكلا ومضمونا عن العمليات المصرفية التقليدية.

- من خلال ما سبق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:
- كيف يمكن أن تساهم تطبيقات الحوكمة في رفع كفاءة البنوك الإسلامية؟
- وهذا التساؤل الرئيسي يتفرع إلى عدة تساؤلات فرعية:
- ما هي الحوكمة وأهميتها في ترشيد العملية الادارية بالمؤسسات
- هل يوجد فرق في الحوكمة بين البنوك الإسلامية والتقليدية؟ وما أهميتها في البنوك الإسلامية؟
- ما مدى تطبيق الحوكمة في بنك البركة الاسلامي سطيف؟
- ولإجابة على هذه الأسئلة المطروحة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:
- الحوكمة هي أحد الادوات الحديثة التي يؤدي التطبيق الجيد والسليم لمبادئها إلى ترشيد العملية الادارية بالمؤسسات.

- نظرا لإختلاف المبادئ التي يقوم عليها نشاط البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية فإن الحوكمة تختلف فيها، كما أن الحوكمة تلعب دورا مهما في تحسين كفاءة البنوك الإسلامية والعكس صحيح.

- الحوكمة تطبق بشكل نسبي في بنك البركة الإسلامي.

أسباب إختيار الموضوع: تم اختيار هذا البحث لسببين هما:

- **حادثة الموضوع:** يعتبر موضوع الحوكمة بشكل عام وموضوع الحوكمة في البنوك الإسلامية على وجه الخصوص من الموضوعات الحديثة التي لم تتل نصيبها من الدراسة والبحث، خاصة مع الأحداث التي مر بها الإقتصاد العالمي وما أثاره من ضجة عالميا.

- **الحاجة إلى دراسة متخصصة:** إن هذا الموضوع جدير بالبحث والدراسة إنطلاقا من شعورنا بأن البنوك الإسلامية في حاجة ماسة وضرورية إلى دراسات تطبيقية تستكشف واقعها العملي كما وتقيم الحوكمة داخلها مقارنة بمثلتها التقليدية.

أهمية الموضوع: تكمن أهمية البحث فيما يلي:

- تسليط الضوء على مفهوم الحوكمة بصفة عامة والحوكمة في البنوك الإسلامية بصفة خاصة.

- التعرف بمعايير الحوكمة المختلفة وأهميتها في البنوك الإسلامية.

منهجية البحث:

• **المنهج الوصفي التحليلي:** وصف وتحليل البيانات المرتبطة بهدف الدراسة وذلك من خلال الاعتماد على المراجع والدوريات العربية والأجنبية والدراسات ذات الصلة بالموضوع لتغطية الجانب النظري للبحث.

• **المنهج المقارن:** الذي نستخدمه في دراسة الاختلافات الجوهرية بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية على مستوى الجانب النظري.

• **المنهج التاريخي:** من خلال التطرق إلى نشأة الحوكمة إضافة إلى نشأة بنك البركة الإسلامي (محل الدراسة).

• **منهج دراسة الحالة:** وذلك من خلال دراسة بنك البركة الإسلامي "وكالة سطيف".

الدراسات السابقة:

حسب إطلاعنا وفي حدود ما توافرت لدينا من معلومات، فإن موضوع الحوكمة في البنوك الإسلامية قد تم تناوله كمقالات وأوراق علمية لم تحط بكل جوانب الموضوع.

وفيما يلي سنحاول الإشارة لبعض الدراسات ذات العلاقة بالموضوع التي تمت خلال السنوات الأخيرة .

• دراسة بن ثابت علل وعبدي نعيمة "الحوكمة في المصارف الإسلامية" وحاولت تسليط الضوء على مفهوم الحوكمة في المصارف الإسلامية في وقت اتسمت فيه تجارب المصارف الإسلامية بالعديد من الاختلالات في إلزامها بمبادئ الشريعة الإسلامية، حتى أصبح الكثير من الكتاب والباحثين والخبراء ينقدونها واصفين إياها بأنها تقوم فقط بمحاكاة لعمليات البنوك التقليدية وتحاول إيجاد الطرق والحيل لتبرير عملياتها غير الشرعية لتضعها تحت إطار إسلامي في الظاهر، كما أن سد الفجوات والمفارقات بين ما ينبغي أن يكون وما هو كائن في مسيرة المصارف الإسلامية يرتبط ببعض التدابير الجادة التي يمكن إعتبارها من أولوية الأولويات على حساب التكاثر الكمي الذي لم يعبر عن مدى إلزام هذه المصارف بأسسها النظرية، وهو ما يجعل من هذه المصارف في أمس الحاجة إلى تطبيق معايير ومبادئ

الحوكمة، والتي هي في الأصل مبادئ متجذرة في الشريعة الإسلامية أكثر من غيرها في البنوك والشركات التقليدية، لكونها إقترن إسمها بكلمة الإسلامية وهذه الكلمة قد رتبت عليها تبعات التقيد بالمعايير والضوابط الشرعية، وضرورة أن يتطابق وصفها بالإسلامية مع حقيقة عملها وأن تبين للناس وتلزم نفسها بضوابط الشرعية التي تصدرها الهيئات الشرعية بها، وهو ما أكد عليه معيار حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية، وهو ما يوجب توفر البنية التحتية اللازمة لتطوير الصناعة المالية الإسلامية، والتي تعتبر من أهم ركائز الحوكمة.

• دراسة د. أمال عياري وأبو بكر خوالد "تطبيق الحوكمة في المؤسسات المصرفية" -دراسة حالة الجزائر- وكان ملخصها كما يلي: بتطوير الحوكمة في المؤسسات المصرفية خاصة في مجال المضاربة والاستثمار على مستوى الأسواق المالية وإفتاح هذه الأخيرة وتكاملها مع بعضها البعض، عرفت المصارف نتيجة لذلك تنوعا في المخاطر التي تحقق بها، وفي هذا الصدد تطرق الكثير من الباحثين في ميدان الإقتصاد إلى أهمية مفهوم الحوكمة في المؤسسات المصرفية، وعليه يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل مفهوم الحوكمة ومحدداتها وأهميتها، وكذلك إستعراض أهم مبادئها وذلك بالتركيز على تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية، كما أنه يهدف إلى لفت الإنتباه إلى خطر الفساد المالي والإداري في البنوك الجزائرية كنتيجة لضعف تطبيق مبادئ الحوكمة فيها.

• دراسة أ. د سليمان ناصر و أ. ربيعة بن زيد "دور الحوكمة في إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية" وكانت أحدثت الصكوك الإسلامية ثورة هائلة في مجال التمويل الإسلامي في السنوات الأخيرة وأصبحت إحدى أهم أدوات التمويل الإسلامي التي تسعى جهات مختلفة إلى إصدارها وتداولها في سبيل تعبئة موارد مالية بطريقة تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية، سواء في البلدان الإسلامية أو حتى في البلدان الغربية، إلا أن الصكوك الإسلامية كثيرا ما شابها بعض التجاوزات والمخالفات خاصة في الجانب الشرعي، مما عرضها لمخاطر جمة، لذا يتطلب الأمر وضع ضوابط لإصدارها وتداولها بما يحفظ مصالح جميع الأطراف ذات الصلة بها فكان الحل هو الإلتزام بمعايير الحوكمة ولكن وفق أسس إسلامية، وهو ما يسعى هذا البحث إلى معالجته مركز في ذلك على الجهات المعنية ومراقبة الصكوك، وعلى رأسها الشركة ذات الغرض الخاص SPV، وهيئات الرقابة الشرعية.

• الدراسات السابقة كانت في معظمها دراسات عامة اي اعتمدت على الجانب النظري اكثر منه تطبيقا، اي لم تتخصص في دراستها.

الفصل الأول

العامل النحوي لتأصيل وتنظير

تمهيد

لقد حظي مفهوم الحوكمة (GONVERNANCE) باهتمام كبير من طرف منظمات الأعمال عامة والمؤسسات المصرفية خاصة . في الكثير من دول العالم بعد الأحداث التي مر بها الاقتصاد العالمي خلال عقد التسعينات من القرن الماضي وما بعده من انفجار الأزمة المالية الآسيوية عام 1997م والعديد من الأزمات الأخرى منها الأزمة المالية 2008م والفضائح المالية مثل فضيحة شركة INRON وبنك الخليفة نتيجة الفساد الاقتصادي، المالي والإداري ، وتعرض العديد من الشركات العالمية للانحيار لأسباب متعددة من بينها التضليل والعبث والغش والأخطاء المحاسبية بالإضافة إلى تدني أخلاق المهنة وأخلاق الإدارات وشركات المصارف.

كل هذه الأحداث وضعت مفهوم الحوكمة على رأس اهتمام منظمات الأعمال والمنظمات الدولية من اجل وضع آلية عملية لتطبيق هذا المفهوم في قطاع المصاريف لتقادي الأزمات المالية .

وبناء على هذا جاءت الدعوات لتطبيق مبادئ الحوكمة في الشركات العامة وفي المصارف خاصة حفاظا على استمرارها والاستثمار فيها ومن هنا برزت أهمية هذا الموضوع الذي لم يقف عند هذا الحد بل حاول أن يتعداه إلى إيجاد سبيل للوصول إلى تحسين الأداء المالي الاستراتيجي للمصارف.

ومن هذا المنطلق تناولنا الإطار العام للحكومة.

1-1 مدخل عام إلى الحوكمة (المفهوم, النشأة والتطور)

موضوع الحوكمة اخذ في الآونة الأخيرة اهتمامات رجال السياسة والباحثين في مختلف مجالات العلوم الاقتصادية 'القانونية' التسييرية والسياسية في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا ومختلف دول العالم .

1-1-1- مفهوم الحوكمة :

*الحوكمة في اللغة :

إذا يمم الباحث وجهه شطر معاجم اللغة بغية تلمس معنى الحوكمة, فان مادة (حَكَم) في تلك المعاجم لا تلبث أن تطالعه بالمعاني التالية :

1- المنع : فيقال حكمت فلان أي منعته . ومنها حكمة الدابة وهو ما يوضع على فم الدابة لمنعها من التهام ما لا يريد لها ركبها أن تلتهمه¹ .

¹ابن منظور لسان العرب مادة حكم الفيرون ابادي القاموس المحيط مادة حكم

- 2- **القضاء**¹: حيث يطلق الحكم ويراد به القضاء من ذلك قوله تعالى: (فَأَحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ)² أي اقضي بينهم بحكم الله³, والحكام هم القضاة. ومن ذلك قوله سبحانه وتعالى (وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ)⁴ أي إلى القضاة⁵.
- 3- **الحكمة**: وهو وضع الشيء المناسب في المكان المناسب⁶. كما دل على ذلك قوله تعالى: (وَأَتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَفَصَّلَ الْخِطَابِ)⁷. وقوله تعالى (وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا)⁸.
- 4- **الحكم**: والحكم من نصبه القاضي للحكم بين الناس ومحاولة الإصلاح بينهم ومن ذلك قوله سبحانه وتعالى: (وإن خفتم شقاقا بينهم فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها لان يريد إصلاحا يوفق الله بينهما)⁹

الحوكمة اصطلاحا:

يعد مصطلح الحوكمة هو الترجمة المختصرة التي راجت للمصطلح (CORPORATE GOVERNANCE), أما الترجمة العلمية لهذا المصطلح والتي اتفق عليها فهي " أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة "

وقد تعددت التعريفات المقدمة لهذا المصطلح, بحيث يدل كل مصطلح عن وجهة النظر التي يتبناها مقدم هذا التعريف .

- فتعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) على أنها : مجموعة من العلاقات بين إدارة المؤسسة ومجلس إدارتها ومساهميها والأطراف ذات العلاقة بها , وهي تتضمن الهيكل الذي من خلاله يتم وضع أهداف المؤسسة والأدوات التي يتم بها تنفيذ هذه الأهداف , ويحدد بها أيضا أسلوب متابعة الأداء, وحسب منظمة (OECD) فان الحاكمية المؤسسية ينبغي أن تتضمن حوافز مناسبة لمجلس الإدارة والإدارة العليا لكي تتبع الأهداف التي هي من مصالح المؤسسة ومساهميها, وتتحقق المتابعة الفعالة , ومن ثم تشجيع المؤسسة على استخدامها بصورة أكثر كفاءة.¹⁰

¹ الجوهري الصحاح مادة حكم ابن فارس مقاييس اللغة مادة حكم

² المائدة 48

³ البغوي تفسير البغوي 6513

⁴ البقرة 188

⁵ السعدي عبد الرحمن تفسير الكبير المنان 8811

⁶ الزبيدي تاج العروس مادة حكم الفيومي المصباح المنير مادة حكم

⁷ سورة ص 19

⁸ البقرة 269

⁹ النساء 35

¹⁰ زياد عبد الحليم الدينة و اخرون نظور المعلومات في الرقابة و التدقيق دار المسيرة للنشر و التوزيع و الصناعة عمان الاردن 2011 ص

185.186

- أما جمعية (CADBURY) لعام 1992 م عرفت حوكمة المنشآت على أنها " الأسلوب الذي يحقق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية من جهة وبين الأهداف الفردية والمشاركة من جهة أخرى، وان إطار حوكمة المنشآت يشجع على الاستخدام الفعال للموارد ويحث أيضا على توفير نظم المحاسبة والمساءلة عن إدارة هذه الموارد والهدف من ذلك هو التقريب قدر الإمكان بين مصالح الأفراد والمنشآت والمجتمع " ¹
- كما تعرفها مؤسسة التمويل (IFC) بأنها : " هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها " ²
- وهناك من يعرفها بأنها ' مجموع قواعد اللعبة' التي تستخدم لإدارة الشركة من الداخل، ولقياس مجلس الإدارة بالإشراف عليها لحماية المصالح والحقوق المالية للمساهمين ³. وبمعنى آخر فان الحوكمة تعني النظام. أي وجود نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء. كما تشمل مقومات تقوية المؤسسة على المدى البعيد وتحديد المسؤول والمسؤولية .
- وعرف بنك التسويات الدولية الحوكمة بأنها " الأساليب التي تدار بها المصارف من خلال مجلس الإدارة العليا والتي تحدد كيفية وضع أهداف البنك والتشغيل وحماية مصالح حملة الأسهم وأصحاب المصالح , مع الالتزام بالعمل وفقا للقوانين والنظم السائدة وبما يحقق حماية مصالح المودعين " . ويلاحظ أن هذا التعريف يركز على الحوكمة في المصارف فقط .
- ولخص آخرون الحوكمة بأنها " مجموعة القواعد والنظم والإجراءات التي تحقق أفضل حماية وتوازن بين مصالح إدارة الشركة من ناحية وحملة الأسهم وأصحاب المصالح من ناحية أخرى" ⁴

1-1-2 نشأة وتطور الحوكمة :

ظهرت الحاجة إلى الحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية، خاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في عقد التسعينات من القرن 20 م و كذلك ما شهده الاقتصاد الأمريكي مؤخرا من انهيارات مالية ومحاسبية خلال عام 2002 م وتزايدت أهمية الحوكمة نتيجة لاتجاه كثير من دول العالم الى التحول إلى النظم الاقتصادية الرأسمالية التي يعتمد فيها بدرجة كبيرة على الشركات الخاصة لتحقيق معدلات مرتفعة ومتواصلة من النمو الاقتصادي، وقد أدى اتساع

¹cadburgcommittee (1992) report of the committee on the financial aspects of corporate governance.london. gee and co ltd

²بلال خلف سكارنة الفساد الإداري دار وائل للنشر و التوزيع عمان الاردن 2011 ص245
³البنك الأهلي المصري أسلوب ممارسة السلطات الإدارية الرشيدة في الشركات حوكمة الشركات النشرة الاقتصادية العدد الثاني المجلد 56 في

2003

⁴دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بمصر. اكتوبر 2006. اعداد : مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE . اكتوبر 2005م. ص1

حجم تلك المشروعات إلى انفصال الملكية عن الإدارة، وشرعت تلك المشروعات في البحث عن مصادر للتمويل أقل من المصادر المصرفية، فالتجتهت إلى أسواق المال وساعد على ذلك ما شهده العالم من تحرير الأسواق المالية، فتزايدت انتقالات رؤوس الأموال عبر الحدود بشكل غير مسبوق، ودفع اتساع حجم الشركات وانفصال الملكية عن الإدارة إلى ضعف آليات الرقابة على تصرفات المديرين، وإلى وقوع كثير من الشركات في أزمات مالية ومن أبرزها دول جنوب شرق آسيا في أواخر التسعينات.

ثم توالى بعد ذلك الأزمات، ولعل من أبرزها أزمة شركتي انرون وورلد كوم في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2001م، وتلاه من اكتشاف لتلاعب المؤسسات في قوائمها المالية أظهر بوضوح أهمية ظهور الحاكمية المؤسسية وقد دفع ذلك العالم للاهتمام بالحوكمة.¹ وعلى المستوى الدولي تبنى الاهتمام بمبادئ ومعايير الحوكمة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (مقرها بباريس) وأصدرت مجموعة من المبادئ والمعايير التي تعزز التزام المؤسسات بتطبيق متطلبات الحوكمة، وقد تم اعتمادها من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي عام 1999م من أهم تلك المبادئ: توفير الحماية للمساهمين و المعاملة المتساوية بينهم وتأكيد احترام حقوق أصحاب المصالح والحفاظ عليها، وتحقيق الإفصاح والشفافية في جميع الأمور المالية والإدارية، ووضع خطة إستراتيجية للشركة والمراقبة الفاعلة لأداء الإدارة و التأكيد على مسؤولية مجلس الإدارة اتجاه الشركة و المساهمين.²

1-2-2 معايير الحوكمة ومحدداتها :

1-2-1 معايير الحوكمة :

اقترحت دول مجلس التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) من خلال نظرية الحوكمة في الاجتماع الوزاري لتلك الدول بتاريخ 27/26 ماي عام 1999م مجموعة من المبادئ لحوكمة الشركات.

فقد تم اعتماد تلك المبادئ من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في نفس السنة.

¹ راجع تفصيل ذلك كل من :

البنك الأهلي المصري أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة في الشركة حوكمة الشركات مرجع سبق ذكره ص11 إبراهيم العيسوي التنمية في علم متغير دراسة في مفهوم التنمية و مؤشرات القاهرة دار الشروق 2003 ص36.37

² الحوكمة في المؤسسات المالية و المصرفية مؤتمر حوكمة الشركات المالية و المصرفية الرياض 17.18 أبريل 2007

1-2-1 مبادئ حوكمة الشركات حسب مجلس التعاون الاقتصادي والتنمية :

يتم تطبيق الحوكمة وفق خمسة معايير توصلت إليها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 1999 م وتنتمثل في 18¹ :

- توفير الحماية للمساهمين من خلال تأمين أساليب نقل الملكية والمشاركة الفعالة في التغيرات الأساسية في الشركة والإفصاح عن الإجراءات المالية فيها .
- المعاملة المتساوية لكافة المساهمين حيث يضمن إطار حوكمة الشركات تحقيق المساواة في معاملة كافة المساهمين بمن فيهم الأقلية والمساهمين الأجانب .
- يجب أن تعتمد سلطات الإدارة بالشركات على سياسة تأكيد احترام حقوق أصحاب المصالح والحفاظ عليها، ووجود آليات لمشاركة أصحاب المصالح، وان تكفل تلك الأولويات عنصر تحسين مستويات الأداء وذلك من خلال الإفصاح السليم عن القوائم المالية.
- يجب أن يضمن إطار حوكمة الشركات تحقيق الإفصاح والشفافية في كافة الأمور الأساسية المتعلقة بالشركة بما فيها الوضع المالي والأداء والملكية وإدارة الشركة، كما ينبغي إعداد ومراجعة المعلومات وكذلك الإفصاح عنها بأسلوب يتفق والمعايير المحاسبية والمالية بما يؤدي إلى ضمان التوجيه والرقابة الفعالة على إدارة الشركة.
- يجب أن يضمن إطار الشركات وضع تخطيط إستراتيجية للشركة والمراقبة الفعالة لأداء الإدارة والتأكيد على مسؤولية مجلس الإدارة اتجاه الشركة والمساهمين بما يؤدي إلى إدراك الشركات للمصالح البيئية والاجتماعية للمجتمعات.

1-2-2 مبادئ مؤسسة التمويل الدولية :

وضعت مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي في عام 2003 م ، معايير وقواعد عامة تراها أساسية لدعم الحوكمة في المؤسسات على تنوعها ، سواء كانت مالية أو غير مالية ، وذلك على مستويات أربعة كالتالي :

- القيادة
- الممارسات المقبولة للحكم الجيد.
- خطوات إضافية للحكم الجيد الجديد.
- إسهامات أساسية لتحسين الحكم الجيد محليا .²

¹ Bancel.f.la gouvernance des entreprises.economica. paris 1997.p :35

²آمال عياري أبوبكر خوالد تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية دراسة حالة الجزائر مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الوطني حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الإداري جامعة محمد خيضر بسكرة أيام 06.07 ماي 2012 ص 07

1-2-3 مبادئ لجنة بازل لحوكمة المصارف¹:

أصدرت لجنة بازل تقرير عن تعزيز الحوكمة في المصارف عام 1999 م ثم أصدرت نسخة معدلة منه عام 2005 م وفي فيفري 2006م أصدرت نسخة محدثة بعنوان مبادئ الحوكمة في المصارف , حيث أصدرت ثمانية مبادئ أساسية والتي تعتبر بمثابة المعايير الدولية لحوكمة المصارف ومن ضمنها دول السلطة الرقابية, ومن شأن هذه المعايير _ المبادئ_ أن تعمل على تقليص المشاكل التي تواجه المصارف حيث اعتبرت اللجنة أن هذه العناصر كمجموعة من شأنها تفعيل عملية الحوكمة.

المبدأ الأول : أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين بما يكفي أو بما يتناسب وطبيعة مراكزهم أو أعمالهم وان يتفهموا جيداً دورهم في الحوكمة , مما يمكنهم من اتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون البنك. وهذا يستدعي أن تكون لديهم الكفاءة المهنية والأهلية وان يتمتعوا بالاستقلالية والنزاهة والسيرة الحسنة. كما يتوجب ومن باب تنويع الخبرات أن تكون لديهم المهارات العامة في الشأن المصرفي والمالي بالدرجة الأساس بالإضافة إلى القضايا الاقتصادية والتجارية والفنية لمساعدتهم في اتخاذ القرارات السليمة التي تعرض عليهم وتسهل عملية المناقشة من قبلهم.

المبدأ الثاني : يتوجب على أعضاء مجلس الإدارة أن يعتمدوا الأهداف والخطط الإستراتيجية للبنك والقيم المؤسسية التي يتم تمريرها من خلال المستويات الإدارية المختلفة في البنك وفي هذا الصدد يتطلب منهم وضع السياسات العامة وأسلوب الرقابة وخاصة لجهة الإدارة المخاطر و إقرار الهيكل التنظيمي وان يتأكدوا أن الإدارة العليا تقوم بتطبيق السياسات الموضوعة لدفع أو تشجيع السلوك المهني السليم.

المبدأ الثالث : يتطلب من مجلس الإدارة أن يضع الخطوط الواضحة للمسؤوليات في المصرف بما في ذلك تحديد الصلاحيات والمسؤوليات الرئيسية للإدارة التنفيذية العليا ووضع أنظمة تدقيق وامتنال نزيهة وفعالة.

المبدأ الرابع : يجب على مجلس الإدارة أن يتأكد بان الإدارة التنفيذية العليا مستمرة في تطبيق وتنفيذ قرارات وسياسات المجلس ووصولها بالوقت المناسب إلى كافة المستويات الإدارية واللجان الرئيسية العاملة والمعنية في رفع التوصيات والمتابعة وإعداد التقارير الدورية حول أداء البنك .

المبدأ الخامس : يجب على مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا معا أن يتأكدا من فعالية الأعمال المهنية والوظيفية التي يقوم بها المدقق الداخلي والخارجي والرقابة الداخلية للبنك ولهما

¹ عبد الرزاق شحادة سمير إبراهيم البرغوثي ركائز الحوكمة و دورها في ضبط إدارة الأرباح في البيئة المصرفية في ظل الأزمة العالمية مداخله مقدمة في إطار الملتقى العالمي الدولي حول الأزمة المالية و الإقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية جامعة فرحات عباس سطيف أيام 20.21 سطيف

في سبيل ذلك أن تكون لديها المعرفة الجيدة بوظائف التدقيق الداخلي بما في ذلك الامتثال وفق السبل القانونية المتاحة.

المبدأ السادس : يتوجب على مجلس الإدارة التأكد من أن سياسة التعويضات والمكافآت القائمة أو التي يطبقها البنك تتوافق مع الثقافة المؤسسية للبنك والأهداف الإستراتيجية الطويلة الأجل ورقابة البيئة الداخلية .

المبدأ السابع : يتوجب على مجلس الإدارة أن يتأكد بان إدارة أعمال المصرف بكافة فروعها وعمل تعد الشفافية ضرورية للحوكمة الفعالة والسليمة . وتبعا لدليل لجنة بازل عن الشفافية في البنوك فانه من الصعب للمساهمين وأصحاب المصالح والمشاركين الآخرين في السوق أن يراقبوا بشكل صحيح وفعال أداء إدارة البنك في ظل نقص الشفافية. وهذا يحدث إذا لم يحصل المساهمون وأصحاب المصالح على معلومات كافية عن هيكل ملكية البنك وأهدافه. ويعد الإفصاح العام الملائم ضروريا وخاصة للبنوك المسجلة في البورصة لتحقيق الانضباط في السوق. ويكون الإفصاح في الوقت المناسب والدقيق من خلال موقع البنك على الانترنت وفي التقارير الدورية والسنوية. ويكون متلائما مع حجم وتعقيد هيكل الملكية وحجم تعرض البنك للمخاطر أو عما إذا كان البنك مسجلا في البورصة ومن ضمن المعلومات التي يجب الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية .التعرض للمخاطر. الموضوعات المرتبطة بالمراجعة الداخلية وبالحوكمة في البنك ومنها هيكل ومؤهلات أعضاء مجلس الإدارة والمديرين واللجان وهيكل الحوافز وسياسات الأجور للعاملين والمديرين.

المبدأ الثامن : على مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا. أن يتفهما هيكل عمليات البنك في كافة مناطق أعماله المصرفية بما في ذلك التي تقع خارج النطاق القانوني للسيادة التي يعمل في ظلها البنك.

وكخلاصة يمكن القول أن الحوكمة تركز على أربعة مبادئ رئيسية تتمثل في العدالة. المسؤولية . المسائلة . الشفافية .

1-2-2 محددات الحوكمة¹:

هناك اتفاق على أن التطبيق الجيد لحوكمة الشركات من عدمه يتوقف على مدى توافر ومستوى جودة مجموعتين من المحددات : المحددات الخارجية والمحددات الداخلية (انظر شكل 1 أدناه) .ونعرض فيما يلي لهاتين المجموعتين من المحددات تبين من التفصيل كما يلي :

¹ شرقي عمر . دور أهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي. مداخلة مقدمة في الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية جامعة فرحات عباس - سطيف أيام 20 و 21 أكتوبر 2009 ص04.

***المحددات الخارجية :** تشير المحددات الخارجية للحوكمة إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة

وتشمل ما يلي :

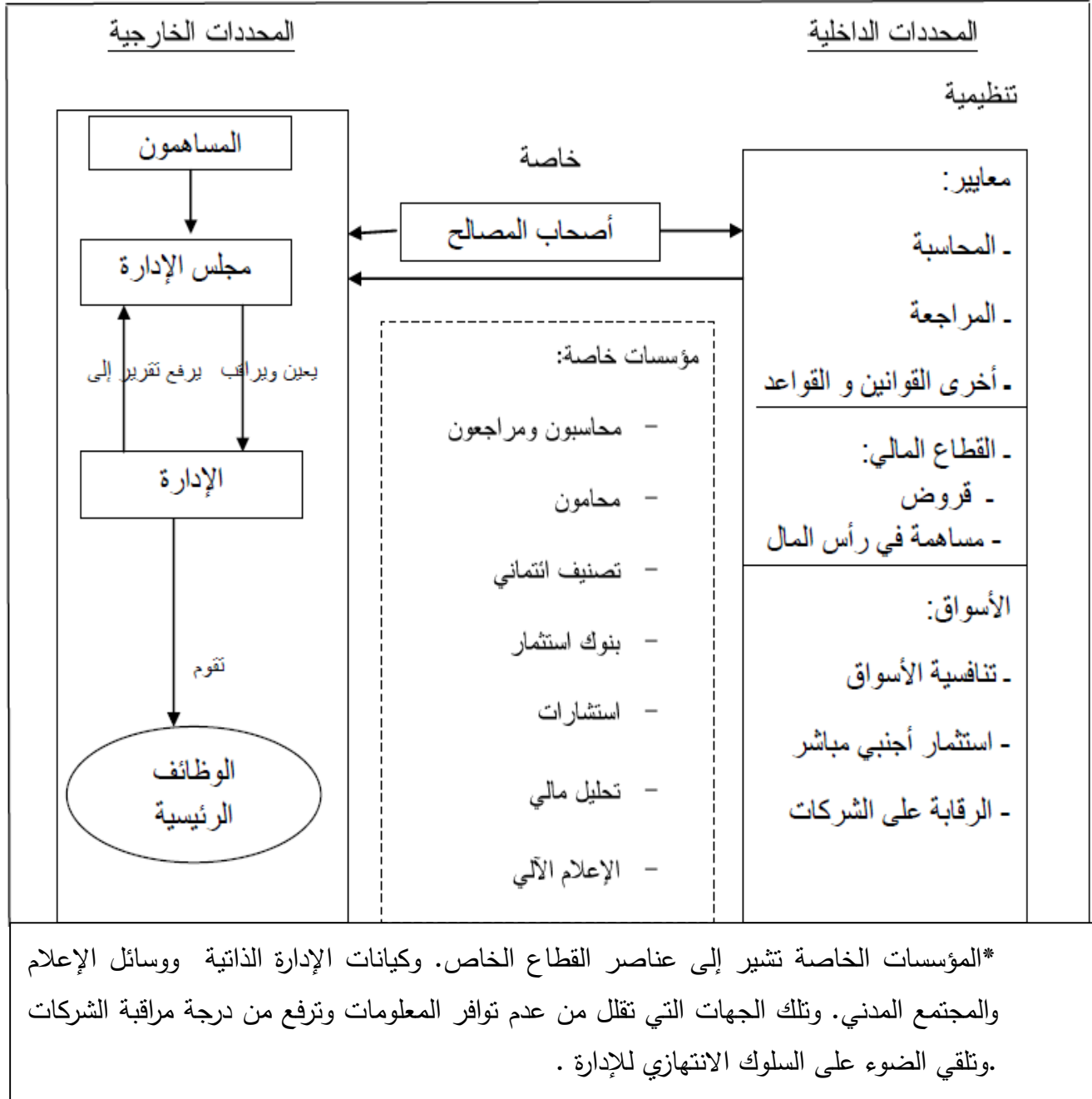
- القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي : مثل قوانين سوق المال والشركات وتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس .
- كفاءة القطاع المالي في توفير التمويل اللازم للمشروعات .
- درجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج .
- كفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية في أحكام الرقابة على الشركات . بالإضافة إلى الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق مثل : المراجعين والمحاسبين والمحامين والشركات العاملة في سوق الأوراق المالية وغيرها . بالإضافة إلى المؤسسات الخاصة.
- وترجع أهمية المحددات الخارجية لكون وجودها يضمن القواعد والقوانين التي تضمن حسن إدارة الشركة والتي تقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي للشركة والعائد الخاص بها .

***المحددات الداخلية :**

وتشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والديرين التنفيذيين والتي يؤدي توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة.

ويمكن أن نلخص هذه المحددات الداخلية والخارجية في الشكل التالي :

الشكل رقم (1) : المحددات الخارجية والداخلية للحوكمة



1-3 أهداف وقواعد الحوكمة :¹

تهدف قواعد وضوابط الحوكمة إلى :

- تحقيق الشفافية والعدالة : إذ تمكن المنشأة من القيام بأنشطتها الاستثمارية في إطار من النزاهة والموضوعية والاحتراف. وتوصفي الحوكمة نمطا من ثقافة الشفافية والوضوح بحيث يصبح ذلك النمط مهيمنا على السلوك الإداري والوظيفي لمنسوبي تلك المؤسسات
- زيادة الثقة في الشركات والمؤسسات التي تطبق معايير الحوكمة وتحتكم إلى قواعدها ومبادئها والياتها .
- منح حق المساءلة لإدارة الشركة . وبالتالي تحقيق الحماية للمساهمين وحملة الوثائق جميعا. مع مراعاة مصالح العمل والعمال.
- إحداث التوازن بين المصالح التي قد تبدو متعارضة بين أطراف العمليات الإنتاجية أو الاستثمارية التي تمارسها المؤسسات بحيث يتم رعاية جميع المصالح وحمايتها دون أن تتغول بعض المصالح على بعض .
- الحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة . بما يؤدي إلى تنمية الاستثمار وتشجيع تدفقه ' وتنمية المدخرات ' وتعظيم الربحية ' وإتاحة فرص عمل جديدة.
- العمل على ضمان مراجعة الأداء المالي ووجود هياكل إدارية تمكن من محاسبة الإدارة أمام المساهمين ' مع تكوين لجنة مراجعة من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذية تكون لها مهام واختصاصات وصلاحيات عديدة لتحقيق رقابة مستقلة عن التنفيذ .
- تؤكد على أهمية الالتزام بإحكام القانون .

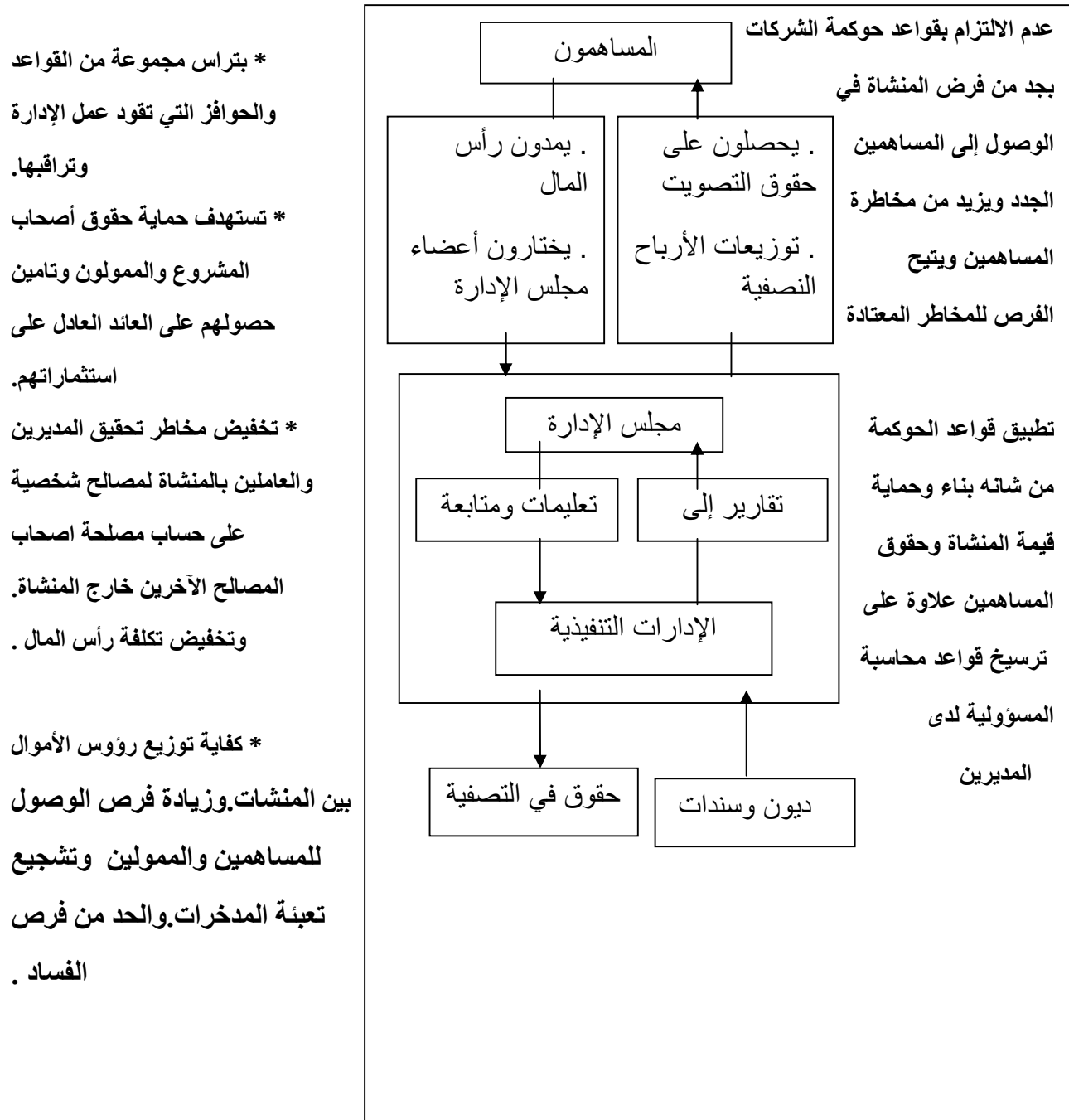
وقواعد الحوكمة هي : مجموعة القواعد والحوافز التي تهدي بها إدارة الشركات من اجل تعظيم قيمة الشركة على المدى الطويل ' وتنظيم العلاقات التعاقدية بين الأطراف المختلفة ذات العلاقة مثل علاقة المدير والوكيل والإدارة والمساهمين .

فالقواعد الرئيسية لحوكمة الشركات تتعلق ب :

- المساهمون .
- مجلس الإدارة .
- الإدارة .
- أصحاب المصالح مثل الدائنون .

¹نعيمه يحيوي. حكمة بوسلمة. دور الحاكمية المؤسسية في تحسين الأداء المالي للشركات. مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري. جامعة محمد خيضر - بسكرة يومي 6 - 7 ماي 2012 ص06

الشكل رقم (2) : حوكمة الشركات - النموذج الأساس



عن الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها المنظمات الإقليمية والدولية واتحادات المصارف في دعم الحوكمة المؤسسية في القطاع المصرفي إلا أن المصارف لا تزال تواجه تحديات كبيرة في استيعاب وتطبيق مبادئ الحوكمة بسبب اختلاف طبيعة الأنظمة الحاكمة والظروف المحيطة بكل نظام لا سيما في الدول العربية والنامية. ويمكن تلخيص هذه التحديات كما يلي :

أولاً- تركيز الملكية :

يشير هذا المصطلح إلى تركيز ملكية المصارف فهي بدأت كشركات مدارة من قبل عائلات أو عدد محدود من الأفراد . والتي ما تزال تحت سيطرة مؤسسيها أو وراثتها . لان الحيازة الأكبر من الأسهم تعود إلى تلك العائلات المالكة أو أقرباء لهم . وكنتيجة طبيعية يحتل هؤلاء أعلى المراكز الوظيفية في المصرف. ومن ثم هم المسيطرون على مجلس إدارتها . وغالبا ما تتأثر فاعلية مجلس الإدارة في هذه المؤسسات لان رئيس مجلس الإدارة هو ذاته الرئيس التنفيذي أو عضو في فريق الإدارة العليا مما يعطيه السيطرة الكاملة على المصرف. لذا يصعب فصل مجلس الإدارة عن الإدارة العليا " التنفيذية ". وتلك احد التحديات التي تواجه عملية تطبيق الحوكمة المؤسسية لأنها تنادي بهذا الفصل بل هو احد المهام التي ترمي لتحقيقها في تطبيق الحوكمة . إذ لا وجود لمجلس إدارة ذي الشطرين المعروف في الدول المتقدمة والذي يتكون من مجلس مفوضين يمثل المساهمين ويشرف على مجلي الإدارة . ومجلس الإدارة المسؤول عن تنفيذ القرارات الإستراتيجية في المصرف مما يجعل الأمر غاية في الصعوبة على مجلس الإدارة على تقييم أداء المدير التنفيذي وتحمله المسؤولية عن نتائج النشاط المصرفي .

ثانيا - الشفافية والإفصاح :

تتسم القطاعات المصرفية في الدول النامية ومنها العربية بعدم كفاية الشفافية وضعف الإفصاح المالي لان تلك المؤسسات ليست معتادة على مبدأ الإفصاح في القوائم المالية أو الشفافية في العمليات المصرفية والعمل بمبدأ المشاركة في اتخاذ القرارات على الرغم من بعض التعديلات التي حصلت في الآونة الأخيرة للأطر القانونية والرقابية نتيجة الأزمات التي مر بها الاقتصاد العالمي والمناداة بمبادئ الحوكمة المؤسسية لان الممارسات الخاطئة لتلك المبادئ مازالت مستمرة لان الممارسات السليمة والتطبيق الجيد لأساليب الحوكمة قد يعرقل عمل المصارف وذلك لضعف الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية إلى جانب ضعف الأجهزة الرقابية فمعظم المؤسسات المصرفية في هذه البلدان لا تقبل الخضوع للتحقيق أو الرقابة المستقبلية فهذا يشعرها بالتهديد لمجرد التفكير بان نشاطاتها مكشوفة للجمهور. فهي لا تسمح بنشر أية معلومات غير التي تريد نشرها أو تلك التي تخدم مصالحها .

ثالثا : مشاركة وحماية المساهمين :

تم التنويه أعلاه عن المراكز الوظيفية العليا وشاغلها بحكم طبيعة ملكياتها فأكبر المساهمين هم من العائلات المالكة لتلك المؤسسات. والمسيطرين على إدارتها وهذه السيطرة غالب ما تغفل حقوق صغار

المساهمين (ذو الملكية اقل) فاعلية مشاركة المساهمين ذوي الملكية اقل تصبح ضعيفة في صنع القرارات وغير فاعلة والحماية القانونية لهم غير كافية لان القرارات الأساسية كالتعيينات و الترشيحات لمجلس الإدارة تتخذ من قبل الحائزين لأكبر الحصص من الأسهم في المصرف على وفق قاعدة الأغلبية دون الحاجة إلى موافقة صغار المساهمين وهذا يخالف ما جاءت به الحوكمة المؤسسية من مبادئ ومنها مبدأ المعاملة المتساوية التي ترفض التغيير أو التعديل لأنظمتها الداخلية التي اعتادت العمل على نمط يلبي الطموح الخاص .

رابعاً : القوانين والعلاقات :

تواجه بلدان العالم النامي اليوم تحدياً كبيراً لم تعرفه بلدان العالم المتقدم لا سيما أعضاء منظمة (OECD) يتمثل في كيفية الانتقال من أنظمة قائمة على أساس العلاقات إلى أنظمة قائمة على أساس القوانين. لان يشتمل نظام الحوكمة على مجموعة قوانين رسمية وغير رسمية إلى جانب آلية ممارسات خاصة و حوكمة لغرض تطبيق تلك القوانين.وتحكم هذه القوانين والممارسات الآلية المجتمعية العلاقات بين المسيطرين على المؤسسات المصرفية (المطلعين على مواطن الأمور) وبين المستثمرين وأصحاب المصلحة. عليه تشكل النوعية البيئية للأنظمة المحلية في تلك المجتمعات احد أعظم التحديات التي تواجه تطبيق الحوكمة .

خامساً : البعد الثقافي :

من التحديات التي تواجهها المصارف في تطبيقها لنظام الحوكمة هو عدم توفر الوعي الكامل بأهمية هذا المفهوم. لا سيما عندما يكون الجهل نابعا من مجالس الإدارات التنفيذية للمؤسسات المصرفية. إضافة إلى الثقافية المحلية التي ما تزال تنظر إلى قضايا الحوكمة المؤسسية على إنها قضايا قليلة الأهمية بسبب شيوع الملكيات العائلية. فضلا عن المنافسة بين المصارف ذاتها تدفع بالتخلي عن مبادئ الحوكمة بهدف المحافظة على الحصة السوقية وتحقيق الأرباح وهذا ناتج عن عدم الاكتراث واللامبالاة بهذه المبادئ والحوكمة المؤسسية لا تعني مجرد احترام لمجموعة من المبادئ وتفسيرها تفسيراً ضيقاً وإنما هي ثقافة وأسلوب في ضبط العلاقة بين مالكية الشركة ومديرها والمتعاملين معها.لذا فكلما اتسع نطاق تطبيقها كلما كانت المصلحة اكبر واهم للمجتمع. وعلى المصرف مواكبة التطورات الخاصة في السوق المالية الإقليمية منها والعالمية وان نضمن مواصلة تبني وتنفيذ أفضل المعايير والمبادئ الدولية الخاصة بالحوكمة المؤسسية وان ينعكس ذلك ايجابيا في تعزيز ثقافة الشركة التي تعد مطلبا أساسيا لمواجهة التحديات¹.

¹ علاء فرحان .إيمان شيخان المشهداني.الحوكمة المؤسسية والأداء المالي للمصارف.دار صفاء للنشر والتوزيع.عمان 2011 ص 57-60

1-5 أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة :

1-5-1 : أهمية حوكمة الشركات : تبرز أهمية الحوكمة في الأهداف التي تسعى لتحقيقها. حيث يتفق الكثير من الباحثين والمهتمين على أهمية حوكمة المنشآت وما تمثله من دفع لعجلة التنمية ورفع مستوى الأداء وتخفيض درجة المخاطرة المتعلقة بالفساد الإداري والمالي على مستوى المنشآت والدول على حد سواء. ويمكن التمييز بين أهمية الحوكمة بالنسبة للمؤسسات وبالنسبة للمساهمين من خلال ما يلي :¹

أ : أهمية الحوكمة بالنسبة للمنشآت :

- وضع أسس للعلاقة بين مديري المنشأة ومجلس الإدارة والمساهمين مما يؤدي إلى وضوح حقوق وواجبات كل طرف ويسمح باستغلال الإمكانيات المتاحة أحسن استغلال مما يرفع الكفاءة الاقتصادية للمنشأة .
- العمل على وضع إطار تنظيمي يمكن من خلال تحديد أهداف المنشأة وسبل تحقيقها من خلال توفير الحواجز المناسبة لأعضاء مجلس الإدارة التنفيذية لكي يعملوا على تحقيق تلك الأهداف التي تراعي مصلحة المساهمين.
- تؤدي الحوكمة إلى الانفتاح على أسواق المال العالمية وجذب قاعدة عريضة من المستثمرين لتمويل المشاريع التوسعية.
- تطبيق قواعد الحوكمة يزيد من ثقة المستثمرين لأن تلك القواعد تضمن حماية حقوقهم.

ب: أهمية الحوكمة بالنسبة للمساهمين :

- تساعد في ضمان الحقوق لكافة المساهمين مثل حق التصويت. حق المشاركة في القرارات الخاصة بأي تغييرات جوهرية قد تؤثر على أداء المنشأة في المستقبل
- الإفصاح الكامل عن أداء المنشأة والوضع المالي والقرارات الجوهرية المتخذة من قبل الإدارة العليا يساعد المساهمين على تحديد المخاطر المترتبة على الاستثمار في المنشآت .

ج: أهمية الحوكمة في خلق القيمة :

تهدف الحوكمة حسب التعاريف السابقة أساس لضمان إتباع المديرين أهداف خلق الثروة المحددة من طرف المساهمين كما أن المديرين يتلقون أجورا بقدر ما يقدمونه، بمعنى القيمة الفعلية للخدمات المقدمة. وتهتم الحوكمة بدرجة كبيرة بعلاقة المديرين والمساهمين لأن هؤلاء فقط لا تتوفر لديهم عقود تسمح لهم بضمان مصالحهم. وتعارض المصالح بين

¹شوقي بورقبة: الحوكمة في المصارف الإسلامية. بحث مقدم إلى " الملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية " جامعة فرحات عباس. سطيف الجزائر.

الطرفين يمكن يتقلص بربط أجور المديرين بأدائهم. لتصبح مشكلة التعارض في المصالح بين المساهمين والمديرين محلولة جزئياً. وبالنسبة لبعض الكتاب فإن امتلاك جزء من رأس المال من طرف المديرين في المنشأة يعتبر مؤشر ثقة وإشارة جيدة على الأداء المستقبلي لباقي الأطراف الأخرى .

ولقد عبر (heland an pule) في عام 1977م بوضوح على المحتوى المعلوماتي لهذه الإشارة وخاصة انه كلما زادت أهمية نصيب المديرين في رأس مال المنشأة كلما كان هناك خلق للقيمة. وبالنسبة ل (bagnani et al) في 1994م فإنه كلما كانت مساهمة المديرين في رأس المال ذات وزن . كلما اقبل المديرون على المشروعات الأقل مخاطرة. وبالتالي يسلك المديرون سلوك الدائنين.

د: الأهمية الاقتصادية للحوكمة: تشمل الأهمية الاقتصادية للشركات أهمية الحوكمة للشركات ذاتها. فالحوكمة لا تعد هدفا في حد ذاتها. ولا ترتبط بعمليات رقابية إجرائية أو شكلية ولا تمثل التزاما دقيقا بإرشادات محدودة أو بملاحظة أو مراعاة سلوكيات إدارية معينة. بان هدفها الحقيقي هو تحسين أداء الشركات وضمان حصولها على الأموال وتكلفة معقولة. حيث أن هناك علاقة طردية بين نوعية الحوكمة ودرجة الأداء الاقتصادي للشركة. فالشركات التي تتمتع بحوكمة جيدة تملك مسيرين بمستويات عالية الجودة. وتتعامل بصورة أكثر شفافية بشكل يوجي للمساهمين والمتعاملين الآخرين معها بالثقة. ويعمل على تخفيض مخاطر الاستثمار وبالنتيجة تخفيض تكلفة رأس المال . وتعد جودة حوكمة الشركات والقابلية على فهم حقوق المساهمين واحدة من أنظمة الضبط ذات الأهمية لنجاح الاستثمارات في الشركات. لان توفر الحوكمة قدرا ملائما من الطمأنينة لحملة الأسهم والصكوك والمستثمرين والمرقبين في تحقيق عائد مناسب على استثماراتهم مع تعظيم قيمة الأوراق المالية والمحافظة على حقوق حملتها .

الشكل (3) : أهمية حوكمة الشركات



أما على الصعيد الاجتماعي فمفهوم الحوكمة المؤسسية لا يضم فقط المؤسسات الاقتصادية ولكن يمتد ليشمل كل المؤسسات العاملة بالمجتمع سواء كانت مملوكة للقطاع العام أو الخاص والتي يرتبط نشاطها أما بإنتاج سلعة أو تقديم خدمة. والتي تؤثر على رفاهية الأفراد والمجتمع ككل.

1-5-2 : أهمية الحوكمة بالنسبة للمصارف :

تكتسب المصارف على وجه الخصوص أهمية مضافة وذلك نظراً لـ:

أ - طبيعة عمل المصارف حيث تقوم باستثمار وإقراض أموال الغير. من مودعين ومساهمين بشكل أساسي .

ب- تداخل أصحاب المصالح بطريقة يصعب تتبعها. فهناك المؤسسون والمساهمون من حملة الأسهم والمودعون والمقرضون والسلطة النقدية والمدققون الخارجيون والحوكمة إلى جانب تأثيرها بالرواج والكساد والتضخم والانتعاش....الخ.

ج - أهمية الدور الذي تؤديه المصارف في الاقتصاد باعتبارها الممول الرئيسي لكافة الأنشطة التنموية الاستثمارية.

لذا فإن أهمية الحوكمة بالنسبة للمصارف تحقق أغراض كبيرة للعمل المصرفي لبرزها :

- خلق وتعزيز الثقة بين المودعين وحملة الأسهم من جهة والإدارة التنفيذية العليا بما فيها مجالس الإدارة
- تطبيق الحوكمة من شأنه المساهمة في حماية أموال المودعين وصغار المساهمين بشكل خاص.
- تعتبر الحوكمة من الشروط والمواصفات الضرورية لعمليات التطبيق الائتماني فالبنك الذي يلتزم بالمعايير الدولية والشفافية والإدارة الرشيدة يمكن تصنيفه بسهولة. وبالتالي تعزيز ثقة المؤسسات المصرفية الدولية والإقليمية به ولأدائه .
- لا يمكن تطبيق معايير بازل في المحاسبة والتدقيق بدون أن يكون البنك قد انتهج أو اخذ أو التزم بمبادئ الحوكمة السليمة .
- تسهيل عمليات التدقيق والتفتيش والرقابة من قبل السلطة النقدية. ومن مؤسسات التقييم والتضيق الدولية.¹

¹ بلال خلف السكارنة. الفساد الإداري - مرجع سبق ذكره

خلاصة :

من خلال ما سبق يمكن القول أن أهمية الحوكمة تتضح من أهدافها التي تتمثل في تحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق مساءلة إدارة المؤسسة وبالتالي تحقيق الحماية للمساهمين وحملة السندات جميعاً مع مراعاة مصالح العمل والعمال والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة . بما يؤدي إلى تنمية الاستثمارات والمدخرات وتعظيم الربحية كما أن وجود نظام فعال وقادر على توفير الثقة ومكافحة الفساد في القطاع المصرفي سيعود عليها بالمزيد من النجاح وسيدعم توسع عملياتها بناءً على ذلك يتطلب دعم ما تقوم به الإدارات . ذات العلاقة بالحوكمة داخل البنوك كأداة الالتزام والمراجعة الداخلية والقانونية وكذا الإدارة الرقابة بنوعيتها الداخلية والخارجية كما نجد أنه في السنوات الأخيرة زاد الاهتمام بشكل كبير وواضح بمفهوم الحوكمة وأصبحت من الركائز الأساسية التي يجب أن تقوم عليها الوحدات المؤسسات المصرفية فرصة أفضل لتعبئة الموارد ورؤوس الأموال وبالتالي تمكن من تحقيق تكلفة رأس المال وفي نفس الوقت تسريع تكوينه وتحقيق النمو والإنتاجية .

الفصل الثاني

دراسة نحوية تطبيقية

تمهيد

إن تطبيقات الحوكمة تعتبر أكثر أهمية وتعقيدا في القطاع المصرفي من القطاعات الأخرى، حيث تحتوي المصارف على مجموعة من العناصر والعلاقات المتداخلة لا توجد في القطاعات الأخرى تأثر بشكل كبير على طبيعة نظام الحوكمة .

وربما أصبح هذا المفهوم أكثر فأكثر أهمية وتعقيدا في المصاريف الإسلامية لما لهذه الأخيرة من عمليات مصرفية معقدة تختلف شكلا ومضمونا عن العمليات المصرفية التقليدية، وبالإضافة إلى وجود مجلسين هما مجلس الإدارة ومجلس الشريعة (هيئة الفتوى ومراقبة الشريعة) تتدخل في بعض الأحيان أهدافها ووظائفها وقد اتسمت تجارب المصارف الإسلامية بالعديد من الإختلالات في التزامها بمبادئ الشريعة الإسلامية والقواعد التي سطرها لها المنطوقون الأوائل حتى أصبح الكثير من الكتاب والباحثين والخبراء ينتقدونها واصفين إياها بأنها تقوم فقط بمحاكاة لعمليات البنوك التقليدية وتحاول إيجاد الطرق والحل لتبرير عملياتها غير الشرعية لتصنفها تحت إطار إسلامي في الظاهرة وفيه الكثير من الربا في الباطن. كما أن سد الفجوات والمفارقات بين ما ينبغي أن يكون وما هو كائن في مسيرة المصارف الإسلامية يرتبط ببعض التدابير الجادة التي يمكن اعتبارها من أولوية الأولويات على حساب التكاثر الكمي الذي لم يعبر عن مدى التزام هذه المصارف بأسسها النظرية لهذا احتاجت إلى نظام ساعدها على الرجوع إلى مبادئها وخصائصها ألا وهو نظام الحوكمة.

2-1/ تعريف الحوكمة في المنظور الإسلامي :

يقول الدكتور محسن الخصري: " أن العمل الإداري في الإسلام لمقومات العقدية القائمة على العقيدة الإسلامية تصنع لها قيود أو محددات، وترسم لها طريقها لحكم سلوك القائد الإداري والمنظمة الإدارية والأفراد العاملين فيها، سواء في علاقاتهم ببعضهم البعض أو علاقاتهم مع المجتمع المحيط بهم، ومن ثم تصبح الإدارة الإسلامية ذات رسالة شاملة لكل العبادات والمعاملات والأخلاق في إطار متكامل يستحيل فصل جزء منها على الأجزاء الأخرى .

نلاحظ من خلال هذا التعريف للعمل الإداري في الإسلام أنه يشير نوعاً ما إلى مفهوم حوكمة المنشآت حيث يركز فيه على نقطتين هما:

- العلاقة بين مختلف الأطراف المهمة بالمنشأة وهو أساس قيام نظرية الحوكمة أي ضبط العلاقة بين كل الأطراف بشكل يعالج مشكلة تعارض نظرية الحوكمة أي ضبط العلاقة بين كل الأطراف بشكل يعالج مشكلة تعارض المصالح.
- دور المبادئ الشرعية الإسلامية في تفعيل هذا العلاج والمتمثلة أساساً في أربعة مبادئ وهي: العدالة، والمسؤولية، والمساءلة، والشفافية.¹
- هي مجموعة من الأنظمة والقوانين التي توفر معلومات سليمة لمجلس الإدارة في المصارف الإسلامية مثل: الإفصاح والشفافية والوضوح وذلك لتحقيق الأهداف التي تكون في مصلحة عملاء المصرف ومساهميهِ وتعتمد على الأنظمة القانونية والنظامية، إضافة إلى عوامل أخرى مثل أخلاقيات الأعمال المصرفية من ثقة وصدق وأمانة ومن أهم المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في المعلومات المحاسبية والقوائم المالية الخاصة بالمراجعة الداخلية وطرق اختيار الأساليب المناسبة والسليمة لتحقيق خطط وأهداف المصرف وهو ما يلقي مسؤولية كبيرة على عاتق أعضاء المجالس إدارة المصارف الإسلامية²

¹ - علاء فرحان طالب، إيمان شيخان المشهداني الحوكمة المؤسسية والأداء المالي للمصارف دار الصفاء للنشر والتوزيع عمان، 2011، ص24.

² - المؤتمر العالمي للتسويق الإسلامي اسطنبول ماي 2013

2-2/ أهمية الحوكمة في المنظور الإسلامي ومبادئها:

خلال السنوات الخمس والعشرون الماضية تركز الاهتمام على تطبيق مبادئ حكومة الشركات في المصاريف نتيجة التطورات السريعة في الأسواق المالية وعولمة التدفقات النقدية المالية والتقدم التكنولوجي، مما أدى إلى حدوث ضغوط تنافسية متزايدة بين البنوك والمنشآت الغير مصرفية وحدث نمو في الأسواق المالية وتنوع في الأدوات المالية للبنوك مما زاد من أهمية قياس المخاطر وإدارتها والسيطرة عليهما مما يتطلب الابتكار المستمر لطرق إدارة الأعمال والمخاطر وتغيير للقوانين ونظم الإشراف لما يحافظ على سلامة النظام المصرفي.

فحينما تكون أهداف المصرف معلنة وواضحة وحق المساهم -حملة الأسهم- في الاستفسار والاستيضاح والتعرف على إدارة العملية مصرفية وحصولهم على المعلومات الكافية من الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة وممارسة حق المساءلة بشفافية عالية وقيام المدقق الخارجي بأعماله بشكل مهني بعيدا عن تأثير مجلس الإدارة، أو الإدارة التنفيذية العليا وحق المودع في معرفة كيفية تصرف البنك بأموالهم والمجالات التي يتم الاستثمار فيها، فإن ذلك من شأنه أن يحقق الانطباع الجيد ويعزز الثقة ويدفع المودعين والمساهمين على حد سواء بدعم وتقوية البنك فالتزام المصرف بالقواعد والقوانين ذات العلاقة خاصة تلك التي تمس نطاق أعماله مثال (قانون سلطة النقد، المصارف، غسل الأموال، الأوراق المالية...) فإن ذلك يحقق الطمأنينة لكافة الأطراف ذات العلاقة ويساهم في تنمية وتطوير البنك فإذا كانت الحوكمة هامة وضرورية لكل المصارف والمؤسسات فإنها للمصاريف على وجه الخصوص تكتسب أهمية مضاعفة نظرا إلى :

أ- طبيعة عمل المصارف حيث تقوم باستثمار وإقراض أموال الغير، من مودعين ومساهمين بشكل أساسي.

ب- تداخل أصحاب المصارف بطريقة يصعب إتباعها، فهناك المؤسسون والمساهمون من حملة الأسهم والمودعون والمقترضون والسلطة النقدية والمدققون الخارجيون والحوكمة إلى جانب تأثيرها بالرواج والكساد والتضخم والانتعاش.

ج- أهمية الدور الذي تؤديه المصارف في الاقتصاد باعتبارها الممول الرئيسي لكافة الأنشطة التنموية الاستثمارية.

وبؤدي تطبيق البنوك الحوكمة إلى نتائج إيجابية متعددة أهمها زيادة فرص التمويل وانخفاض تكلفة الاستثمار واستقرار في السوق المالي والحد من الفساد، كما أن التزام البنوك بتطبيق معايير الحوكمة يساهم في تشجيع الشركات التي تقتض منها بتطبيق هذه القواعد والتي من أهمها الإفصاح والشفافية

وأما المسؤولية والتي تعنى تحديدا المسؤولية المقررة على كل طرف بدقة والعمل على أدائها بكل صدق وأمانة وأن مسؤولية الشركات حددتها الشريعة الإسلامية بشكل دقيق لأن أي مسؤولية يتحملها المسلم بناء على تعاقد مع غيره لا يكون مسئولا فقط أمام من تعاقد معه، وإنما هو مسئول أولا أمام الله عز وجل وفقا لقوله تعالى: ﴿هو كل إنسان ألزمناه طائره في عنقه﴾¹ ويخرج له يوم القيامة كتابا يلقاه منشورا ﴿هو﴾¹ وقوله عز وجل: ﴿يوم يبعثهم الله جميعا فينبئهم بما عملوا أحصاه الله ونسوه﴾² وجاء في قوله صلى الله عليه وسلم: ﴿كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته﴾³

كما أن المسؤولية في الشريعة الإسلامية مسؤولية لا تنتهي بقرار أتخذ في ضوء البيانات والمعلومات الصادقة بل هي ممتدة إلى نتائج هذا القرار⁴ وبالبنية للمساءلة أي بمعنى ضرورة محاسبة كل مسئول عن التزاماته وربط مدى الوفاء بها بنظام الجزاء في صورة إثابة المجد ومعاقبة المقصر، من خلال نظام داخلي في الشركة للحوافز والعقوبات وتطبيقه على الجميع وكذا وجود نظام قضائي عادل وحاسم في الدولة ومن المنظور الإسلامي وضعت الشريعة، أما الشفافية بمعنى الصدق والأمانة والدقة والشمول للمعلومات، التي تقدم من أعمال المنشأة للأطراف الذين لا تمكنهم ظروف من الإشراف المباشر على تلك الأعمال والتي لهم فيها مصالح، ليتعرف على مدى أمانة وكفاءة الإدارة في إدارة أموالهم والمحافظة على صفوفهم وتمكينهم من اتخاذ قرارات سليمة في علاقاتهم بالمنشأة وعليه نستنتج أن الشريعة الإسلامية تتضمن كل مبادئ الحوكمة المنشآت التي جاءت بها المنظمات الدولية والمفكرون الغربيون⁵

2-3/ ضرورة الحوكمة في المصارف الإسلامية :

ما من شك في أن وجود نظام فعال لحوكمة المصارف الإسلامية في كل مصرف يساعد على توفير الثقة والسلامة والشفافية الفعالة والسليمة للعمليات المصرفية الإسلامية ويهدف إلى تحسين كفاءة وأداء الأعمال المصرفية الإسلامية كما ويؤدي إلى مكافحة الفساد.

أهم ما يميز المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية هو التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها وعملياتها، لذا فإن التغيير الأكبر والملحوظ في هيكل الحوكمة هو وجود هيئة الرقابة الشرعية من علماء شرعيين بالإضافة إلى وجود وحدة مراجعة للتأكد من العمليات المختلفة متفقة مع الشريعة والأهداف المرسومة، وبذلك فإن القرارات تتعلق بمدى تقيد العمليات بالشريعة ستؤثر في كل أصحاب المصالح. بالإضافة إلى ذلك فإن أصحاب المصالح الداخليين مثل حملة الحسابات الاستثمارية

¹ - القرآن الكريم سورة الاسراء الآية 13-14

² - القرآن الكريم سورة المجادلة الآية 06

³ - حديث صحيح أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي وأحمد.

⁴ - محسن أحمد الخضيرى الإدارة في الإسلام إتيارك للنشر والتوزيع ص3 مصر 1999.

⁵ - محسن أحمد الخضيرى الإدارة في الإسلام إتيارك للنشر والتوزيع ص3 مصر 1999.

وهياكل الحوكمة الخارجية مثل المحاسبة وطرق معالجتها للعمليات والعقود يمكن أن يكونا عاملين مؤثرين لفرض حوكمة تراعي المصالح لغير حملة الأسهم في المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية بصرف النظر عن تطبيقات الحوكمة وهياكلها في هذه المؤسسات والمرتبطة بتلك المؤسسات المالية التقليدية " أي بمعنى يمكن أن يكون القوالب التقليدية ولكن وجود المجلس الشرعي سيجبر الإدارة على إيجاد قوالب تستوعب هذه الأهداف الجديدة"¹

وطالما أن الالتزام بمبادئ الحوكمة وتطبيقها أصبح ضروريا لحصول المؤسسات المالية على تطبيق جيد وسمعة طيبة كان لزاما على المؤسسات المالية التي تقدم الخدمات المالية والإسلامية الجديدة إلى إتباع آليات الحوكمة المطلوبة للمؤسسات المالية التقليدية مع مراعاة التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية لأن تطبيق مبادئ الحوكمة التقليدية دون مراعاة هذه الخصوصية قد يضر بهذه المؤسسات لوجود إختلافات كبيرة في النظر لأصحاب العلاقة، ومن هنا فقد أنشئت مؤسسات تحاول أن تضع معايير وأدلة لكيفية الحوكمة وبها يتماشى مع طبيعة المؤسسات المالية الإسلامية وقد أصدر مجلس الخدمات المالية الإسلامية في ماليزيا دليلا لحوكمة المؤسسات المالية الإسلامية في 2006.

المصارف الإسلامية في أمس الحاجة إلى تطبيق معايير ومبادئ الحوكمة أكثر من غيرها من البنوك والشركات التقليدية، لكونها اقترن اسمها بكلمة الإسلامية وهذه الكلمة رتبت عليها تبعات التقيد بالمعايير والضوابط الشرعية، وضرورة أن يتطابق وصفها بالإسلامية مع حقيقة عملها، وأن تبين للناس وتلتزم نفسها بالضوابط الشرعية التي تصدرها الهيئات الشرعية بها وهو ما أكد عليه معيار حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية خاصة المبدأ الإرشادي رقم (5،6) نتيجة للتطور الهائل في مجال المصارف الإسلامية والخدمات المالية الإسلامية، فقد حرصت البنوك السيادية في كثير من البلاد الإسلامية على إصدار قوانين خاصة تنظم نشاط المصارف الإسلامية أو تضمين القوانين العامة التي تنظم عمل المصارف في تلك البلاد مواد قانونية تختص بالمصارف الإسلامية، غير أن هذا كله لم يلغى الحاجة إلى وجود مضلات دولية لأنشطة تلك المصارف من أجل العمل على توحيد المعايير والقواعد الحاكمة لأنشطة تلك المؤسسات هذا إضافة إلى إنشاء مؤسسات دولية لتتبنى المعايير التقليدية وتعمل على تكييفها مع التطبيقات أين ما كانت هذه المعايير التقليدية عاجزة عن معالجة العمليات بما يتماشى مع الشريعة الإسلامية دون استبدالها لها بمعايير جديدة خاصة بالمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية، وبحيث تدعم هذه المؤسسات المصارف الإسلامية في أداء رسالتها وتضع لها المعايير وتبين لها كيفية تطبيقها وتساعد في كيفية التحقق من التطبيق وفي كل ذلك إرساء بمبادئ أو متطلبات الحوكمة وتشمل هذه المؤسسات :

¹ -عبد المجيد الصلاحيين الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية ورقة مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني.

✓ مجلس الخدمات المالية IFSB

✓ جمعية المحاسبين والمراجعين للمؤسسات المالية والإسلامية AAOIFI

✓ وكالة التصنيف الإسلامية الدولية IIRA

✓ سوق المال الإسلامي الدولي IIRA

✓ مركز إدارة السيولة LMC

ولعل ظهور هذه المؤسسات دليل على خصوصية المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية ودليل على أهمية معالجة نقاط الضعف الناتجة عن تطبيق الحوكمة التقليدية على هذه المؤسسات.

2-4/ الحوكمة بين البنوك التقليدية والإسلامية:

2-4-1/ أوجه التشابه بين البنوك التقليدية والإسلامية :

إن وجود أوجه التشابه بين المؤسسات المالية التقليدية والإسلامية يرجع إلى بعض الأنشطة التي تمارسها كلاهما لذا لا يمكن إبراز أهم نقاط الاتفاق بينهما في الحوكمة فيما يلي:¹

✓ إن الحوكمة في المؤسسات المالية عموماً سواء كانت تقليدية أو إسلامية غالباً ما يركز فيها على الجوانب الانتمائية عن سائر المنشآت الاقتصادية كالشركات وغيرها، والحوكمة في المؤسسات المالية عموماً توجه جانباً كبيراً من الاهتمام لإحداث التوازن في المصالح بين الأطراف ذات العلاقة بأنشطة تلك المؤسسات وإن كان التفاوت يبدو واضحاً بين التقليدية والإسلامية في توسيع مظلة الحوكمة في هذه الأخيرة لتشمل أكبر قدر ممكن من مصالح الأطراف .

✓ إن الحوكمة في المؤسسات المالية عموماً تقتض وجود مبادئ عامة أساسية لا تختلف فيها التقليدية عن الإسلامية وذلك عندما يتعلق الأمر بالجوانب التقنية و الإدارية والمهنية، حيث إن هذه الجوانب غالباً ما تنبثق عن اعتبارات علمية لا صبغة لها وبالتالي يصعب وصفها بالتقليدية أو الإسلامية نظراً لحداثتها وعدم قابليتها للتأثر بالانتماءات الفكرية.

✓ تحتل الرقابة في جانبها المالي والإداري بالإضافة إلى جانبها التقني مكاناً بارزاً في أدبيات الحوكمة في المؤسسات المالية عموماً تقليدية كانت أو إسلامية كما أن الجهود التي تبذل لتطوير

¹ - المؤتمر الدولي الكامن حول: دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات يومي 19-20/ نوفمبر 2013 بحث بعنوان دور الحوكمة في إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية من إعداد أ/ سليمان ناصر و أ/ ربيعة بن زيد

الرقابة في تلك الجوانب في الغالب لا يظهر فيها فرق بين المؤسسات المالية التقليدية والإسلامية لاعتمادها بالدرجة الأولى عن النظرية والخبرة الفنية التي تكتسبها المؤسسات المالية عبر التاريخ من التطبيق لمبادئ القانونية والإدارية والتي يتم من خلالها رصد الأخطاء والثغرات ومحاولة تجنبها وإتلافها من خلال رسم الخطط والآليات ومن خلال التعديل المستمر في اللوائح والأنظمة وصولاً إلى بيئة قانونية وإدارية قادرة على تصحيح مسار تلك المؤسسات عبر الاستفادة من التجارب الذاتية أو القطرية أو الإقليمية، وهذا كله يولد بدوره أعرافاً قانونية وإدارية ومهنية وفنية يتم الاحتكام إليها عندما لا تتمكن اللوائح والأنظمة القانونية من إيجاد الحلول المناسبة لإشكالات والتحديات التي تفرضها طبيعة العمل .

✓ تحل الشفافية والنزاهة والإفصاح مكانها البارز أيضاً في أدبيات الحوكمة المؤسسات المالية بقسميها التقليدي والإسلامي لأن الشفافية والنزاهة والإفصاح بمثابة غايات للحوكمة الرشيدة ووسائل لتحقيقها في نفس الوقت نظراً لأن الحوكمة ليست غاية بحد ذاتها وإنما وسيلة لرفع الأداء للمؤسسات المالية ولأحداث التوازن المطلوب بين مصالح الأطراف المشتركة في عمليات تلك المؤسسات وأنشطتها.

✓ إن تفعيل الأداء المالي والإداري والفني والمهني للمؤسسة المالية هو الثمار المرجوة والمتوخاة لمبادئ الحوكمة وآلياتها ووسائلها لأن هذا التفعيل ينعكس على سمعة المؤسسات المالية ويكون قادراً على استقطاب مدخرات الجمهور، وهذا الأمر لا يختلف فيه المؤسسات التقليدية عن نظيراتها الإسلامية حيث تتفق في قصدها إلى استدراج السيولة تمكنها من القيام بأنشطتها التمويلية والاستثمارية، وترفع مستوى أدائها في المجالات المختلفة التي تتجه إليها أنشطتها.

2-4-2/ أوجه الاختلاف بين الحوكمة في البنوك التقليدية و الإسلامية:

إن ما تم عرضه من أوجه الاتفاق بين المؤسسات المالية الإسلامية ونظيراتها التقليدية في مجال الحوكمة لا يمكنه أن يخفي أوجه الاختلاف بين تلك المؤسسات بنوعيتها ونحاول من خلال ما يأتي إبراز أهم الفروقات بين الحوكمة في النوعين من المؤسسات فيما يلي¹

✓ الاختلاف في المنطلقات الفكرية والفلسفية الموجهة للحوكمة والضابطة لمسارها إذ أن التوسع الائتماني والتمويلي والاقتراضي وتعظيم العوائد هو الموجه الأكبر للحوكمة في المؤسسات المالية التقليدية، وهو المولد الأهم لأفكارها وآلياتها، بينما تحتل المنظومة القيمة الإسلامية بامتداداتها العقدية والفكرية والفقهية والسلوكية والمكان الأبرز والأهم في توجيه الحوكمة في المؤسسات

¹ - عبد المجيد الصلاحيين الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية ورقة مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني طرابلس - ليبيا- المتعد يوم 27-28/04/2010.

المالية الإسلامية وضبط مسارها وتحديد آلياتها و أفكارها، لأن الحوكمة في هذه الأخيرة منبثقة عن الرؤى والتصورات الإسلامية في المجالات الاقتصادية، حيث أن هذه الحوكمة هي نتائج للفكر الاقتصادي الإسلامي الذي هو اقتصاد عقدي وفكري وأخلاقي وسلوكي.

✓ تولى الحوكمة الإسلامية قدرا كبيرا من اهتمامها وأدبياتها للقواعد الأخلاقية والعقدية التي يمكن أن تكون صمام الأمان في الامتثال الجيد لمقتضيات الحوكمة مما لا يوجد مثله أو قريبا منه في المؤسسات المالية التقليدية القائمة على ثقة القوانين الجامدة والتي يكتسب المديرون والموظفون في تلك المؤسسات المالية المهارات التراكمية العالية في القدرة على التقلت منها وإضفاء جرائمهم المالية، مما يوفر لهم قدرا كبيرا من الحماية القانونية وعدم المساءلة والملاحقة القضائية ويكون ذلك كله على حساب الأطراف ذات العلاقة بأنشطة المؤسسة المالية.

✓ إن الحوكمة في المؤسسات المالية ذات مفهوم أشمل من نظيراتها في المؤسسات المالية التقليدية، نظرا لأن الحوكمة الإسلامية تعتمد بالإضافة إلى المعايير المالية أخرى اجتماعية وشرعية باعتبارها مؤسسات مالية ذات رسالة وبناء على فهمها للدور الحقيقي الذي ينبغي أن تضطلع به في خدمة المجتمع دون أن يعني ذلك إغفال المعايير المهنية في الحوكمة الشاملة التي يفترض أن تكون السمة البارزة للحوكمة المؤسسات المالية الإسلامية، بينما لا نجد مثل هذا الشمول ولا قريبا منه في المؤسسات المالية التقليدية نظرا لأن تلك المؤسسات لا تنظر إلا تعظيم العوائد الربحية ولا تقدر دورها الذي ينبغي أن تقوم به في خدمة المجتمع، وإن فعلت ذلك في بعض الأحيان فإن ذلك غالبا ما يكون من قبيل الدعاية والإعلان لتحقيق أهداف مالية وربحية محضة.

✓ تجمع الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية بين معايير الحوكمة التقليدية في الجوانب المالية والإدارية وتحقيق قدر من الشفافية ونزاهة الإفصاح، وبين المعايير الشرعية من حيث توافق أنشطة المؤسسة المالية الإسلامية مع الأحكام الشرعية، لذلك يقال أن هذه المؤسسات يواجهها نظام حوكمة ثنائي Double governance يتركز على مبادئ الحوكمة في المؤسسات المالية التقليدية المفروضة من طرف المساهمين والزبائن غير المسلمين والهيئات الدولية لتنظيم المؤسسات المالية، ونظام الحوكمة إسلامية مفروض من طرف المساهمين والزبائن المسلمين بالإضافة إلى الهيئات الرقابية الشرعية، مما ينتج عنه وجود مجلسين هما مجلس الإدارة تهدف إلى مراقبة الجانب الإداري للمؤسسات المالية الإسلامية وهيئة الرقابة الشرعية بهدف مراقبة مدى توافق العمليات مع الشريعة الإسلامية، وتحتل هذه الهيئة الجانب الأكبر من عمل الحوكمة في المؤسسات المالية والإسلامية نظرا لانعكاس الجوانب الشرعية على الجوانب الإدارية والمالية،

لذلك نجد أن هيئة الرقابة الشرعية تعتبر الدعامة الأساسية التي تقوم عليها مفهوم حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية¹

2-5/ معيار IFSB حول البنوك الإسلامية :

IFSB Board ومقره في كوالا لامبور وافتتح رسميا في الثالث من تشرين الثاني / نوفمبر 2002 وبدأ أعماله في العاشر من آذار / مارس 2003.

إن مجلس الخدمات المالية الإسلامية هو هيئة دولية تضع معايير لتطوير تعزيز صناعة الخدمات المالية الإسلامية، وذلك بإصدار معايير رقابية ومبادئ إرشادية لهذه الصناعة التي تضم بصفة عامة قطاع البنوك، وسوق المال والتكافل (التأمين الإسلامي)

إن المعايير التي يعدها مجلس الخدمات المالية الإسلامية تتبع إجراءات مفصلة تم وصفها في وثيقة " الإرشادات والإجراءات لإعداد المعايير والمبادئ الإرشادية " والتي تشمل من بين أشياء أخرى-إصدار مسودة مشروع، وعقد ورش عمل- وفي حالة الضرورة عقد جلسات استماع.

ويعمل مجلس الخدمات المالية الإسلامية كمنظمة على مستوى دولي من المنظمات الإشرافية التي لها مصلحة خاصة في ضمان متانة واستمرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية والتي تنتشر وتتوسع بشكل كبير لتضمن الأعمال المصرفية وسوق رأس المال والتأمين.

وبعد مجلس الخدمات المالية الإسلامية أبحاثا تتعلق بهذه الصناعة، وينظم ندوات ومؤتمرات عملية للسلطات الرقابية وأصحاب الاهتمام بهذه الصناعة ولتحقيق ذلك يعمل مجلس الخدمات المالية الإسلامية مع مؤسسات دولية وإقليمية، ووطنية ذات صلة، ومراكز بحوث ومعاهد تعليمية ومؤسسات عاملة في هذه الصناعة، وفي إطار هذه المهمة يروج مجلس الخدمات المالية الإسلامية لتطوير صناعة خدمات مالية إسلامية متينة وشفافة من خلال تقديم معايير جديدة أو تكييف معايير دولية حالية منسقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية .

إن عمل مجلس الخدمات المالية والإسلامية يتم عمل لجنة بازل على الإشراف المصرفي والمنظمة الدولية للأوراق المالية والجمعية الدولية لمشرفي التأمين وإن أهم أهداف مجلس الخدمات المالية الإسلامية تتلخص فيما يلي² :

¹ - مرجع سابق

² - www.banqnecentate.gov.sy/ba-edu/IFSB-AAO.htm.

1- الترويج لتطوير متانة وشفافية صناعة الخدمات المالية الإسلامية من خلال تقديم معايير جديدة أو تبني المعايير الموجودة حالياً على مستويات دولية منسقة مع مبادئ الشريعة، لما توصى بضرورة العمل بها.

2- تقديم الإرشادات العامة للآليات الإشراف الفعال وطرق تطبيقه في المؤسسات التي تقدم منتجات مالية إسلامية ولتطوير معايير لصناعة الخدمات المالية الإسلامية تساعد في تحديد وقياس وإدارة التعرض للمخاطر وتأخذ في الحسبان المتطلبات الدولية لتقويم وحساب النفقات والدخل والإفصاح.

3- التواصل والتعاون مع المنظمات الدولية ذات العلاقة التي تضع المعايير مالياً للاستقرار وصلابة النظام النقدي الدولي والنظم المالية بالإضافة إلى معايير الدول الأعضاء.

4- تحسين وتنسيق المبادرات لتطوير الآليات والإجراءات للعمليات الكفوءة وإدارة المخاطر.

5- تشجيع التعاون بين الدول الأعضاء في تطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية

6- العمل على تطوير وتدريب الموظفين وتنمية مهاراتهم في الرقابة الفعالة في صناعة الخدمات المالية الإسلامية.

7- تأخذ على عاتقها القيام بالبحوث ونشر الدراسات والاستطلاعات عن صناعة الخدمات المالية الإسلامية.

8- تأسيس قاعدة بيانات للبنوك الإسلامية، و المؤسسات المالية و كبراء الصناعة المصرفية الإسلامية

و صدر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية حتى الآن المعايير التالية¹

1- معيار كفاية رأس المال للمؤسسات (عدا مؤسسات التأمين) التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية

2- المبادئ الإرشادية لضوابط إدارة المؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية (عدا مؤسسات التأمين الإسلامية / التكافل و صناديق الاستثمار الإسلامية)

¹ - www.IFSb-org/published.php

3-المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر للمؤسسات (عدا مؤسسات التأمين) التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية

4-الافصاحات لتعزيز الشفافية و انضباط السوق للمؤسسات التي تقتصر على تقديم الخدمات المالية الإسلامية (عدا مؤسسات التأمين الإسلامي التكافل)

5-عملية المعالجة الإشرافية على السوق للمؤسسات التي تقتصر على تقديم الخدمات المالية الإسلامية (عدا مؤسسات التأمين)

6-المبادئ الإرشادية لضوابط الاستثمار الجماعي

7-متطلبات كفاية رأس المال للصكوك والاستثمارات العقارية

8-مبادئ وإرشادات وضوابط التكافل لشركات التأمين الإسلامية

9-مبادئ وإرشادات توصية للأعمال للمؤسسات المالية الإسلامية

10-مبادئ وإرشادات والتحكم الضوابط الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية.

وهذه المعايير وضعت ضوابط وإرشادات لعمل هيئة الرقابة الشرعية ودائرة التدقيق الداخلي الشرعي، ودائرة الالتزام الشرعي إلا أنها لم تبحث في واقع التدقيق المالي المحاسبي على المؤسسات المالية و الإسلامية .

رغم أن مبادئ ومعايير الحوكمة التي صدرت عن كل من منظمة مجلس التعاون الاقتصادي والتنمية ووثيقة بازل وجهت لكل الشركات والمؤسسات التي تدار من قبل مجالس إدارات نيابة عن قطاع المساهمين وهو ما ينطبق أيضا على المؤسسات المالية الإسلامية -إلا أن مجلس الخدمات المالية الإسلامية بماليزيا من الأفضل أن يصدر معيارا مستقلا لحوكمة المؤسسات المالية الإسلامية بأخذ في اعتباره ما صدر من معايير دولية و يضيف عليها بعض المعايير التي تتناسب مع خصوصية عمل المؤسسات المالية وفي مقدمتها التأكد على التزامها بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية و الإفصاح عن هذا الالتزام لأصحاب المصالح و قد ذكرت المبادئ الإرشادية التي جاءت في معيار حوكمة المنشآت المالية الإسلامية الصادر عن مجلس الخدمات المالية لماليزيا في ديسمبر 2002 المبادئ التالية :

المبدأ الأول :

يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تضع إطار لسياسة ضوابط إدارة شاملة تحدد الأدوار و الوظائف الإستراتيجية لكل عنصر من عناصر ضوابط الإدارة و الآليات المعتمدة لموازنة مسؤوليات الخدمات المالية الإسلامية تجاه مختلف أصحاب المصالح.

و يقصد بعناصر ضوابط الإدارة كل من (مجلس الإدارة و اللجان المنبثقة عنه ، الإدارة التنفيذية ، هيئة الرقابة الشرعية ، مراجعي الحسابات الداخليين و الخارجيين)

يجب على المؤسسات الخدمات المالية الإسلامية اعتماد التوصيات ذات العلاقة التي تتضمنها معايير ضوابط إدارة مؤسسات متعارف عليها دولية مثل مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية ورقة لجنة بازل لإشراف المصرفي، لذلك يجب أن تلتزم بالتعاميم التوجيهات سارية المفعول الصادرة عن السلطات الإشرافية ، كما يجب أن تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية و مبادئها¹

المبدأ الثاني :

يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تتأكد من أن إعداد تقارير معلوماتها المالية وغير المالية ستوفي متطلبات التي تنص عليها المعايير المحاسبية المتعارف عليها دوليا وتكون مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها والتي تسري على قطاع الخدمات المالية والإسلامية وتعتمدها السلطات الإشرافية في الدول المعنية.

يجب على مجلس إدارة المؤسسة المالية الإسلامية تشكيل لجنة مراجعة تتكون مما لا يقل عن ثلاثة أعضاء يختارهم مجلس الإدارة من أعضائه غير التنفيذيين يكون حائزين على خبرات مناسبة و كافية في تحليل القوائم المالية و المستندات المالية.

المبدأ الثالث :

يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية الإقرار بحقوق أصحاب حسابات الاستثمار في متابعة أداء استثماراتهم و المخاطر ذات العلاقة ، ووضع الوسائل الكافية لضمان المحافظة على الحقوق و ممارستها

لذا يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تتحمل مسؤولية استثنائية تجاه أصحاب حسابات الاستثمار بصفتها مضاربا في أموالهم مع الإفصاح والشفافية عن المعلومات في الوقت الملائم.

¹ - نفس المرجع السابق

المبدأ الرابع :

يجب على المؤسسات الخدمات المالية الإسلامية اعتماد إستراتيجية استثمار سليمة تتلاءم مع المخاطر و العوائد المتوقعة لأصحاب حسابات الاستثمار (أخذين في الحسبان التمييز بين أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة و المطلقة) بالإضافة إلى اعتماد الشفافية في دعم أي عوائد.

المبدأ الخامس :

يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تضع آلية مناسبة للحصول على الأحكام الشرعية من المختصين بها، والالتزامات بتطبيق الفتاوى لمراقبة الالتزام بالشرعية في جميع نواحي منتجاتها و عملياتها و نشاطاتها.

و يبقى تنوع الآراء الشرعية من الخصائص الدائمة لقطاع الخدمات المالية و الإسلامية و يجب أن يتحصل المراجعون الداخليون و المراقبون الشرعيون على التدريب اللازم و المناسب لتحسين مهاراتهم من حيث مراجعة مدى الالتزام بالشرعية كما يجب مواصلة إصدار و تشجيع مبادرات التنسيق بين الفتاوى الشرعية حيث أن هذا القطاع خصوصا و الأمة عموما يستفيدان من الفهم المشترك و التعاون بين علماء الشريعة.¹

المبدأ السادس :

يجب على مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية و مبادئها عليها في قرارات علماء الشريعة للمؤسسة و يجب على المؤسسة أن تتبع على اطلاع الجمهور على هذه الأحكام و المبادئ.

ويتطلب ذلك أن تعتمد مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية الشفافية في اعتمادها تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية و مبادئها الصادرة عن علماء الشريعة للمؤسسة و يجب على المؤسسة الالتزام بقرارات الهيئة الشرعية المركزية والإفصاح عن سبب عدم الالتزام.

المبدأ السابع :

يجب على مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية توفير المعلومات الجوهرية الأساسية حول حساب الاستثمار التي تديرها لأصحاب حسابات الاستثمار وللجمهور بالقدر الكافي وفي الوقت المناسب.

¹ - المرجع السابق

ويتطلب ذلك توفير المعلومات لأصحاب حسابات الاستثمار حول طرق حساب الأرباح وتوزيع الموجودات وإستراتيجية الاستثمار وآليات دعم العوائد.

كما يتطلب ذلك توفير المعلومات لأصحاب حسابات الاستثمار حول اسس توزيع الأرباح قبل فتح حساب الاستثمار والإعلان عن حصة كل من المؤسسة وأصحاب الحسابات الاستثمار في الأرباح حسب مقتضيات عقد المضاربة.¹

¹ - المرجع السابق

خلاصة :

بالنظر إلى مبادئ الحوكمة الصادرة عن منظمة مجلس التعاون الاقتصادي والتنمية ووثيقة لجنة بازل وكذا معايير الحوكمة الصادرة من مجلس الخدمات المالية الإسلامية، نجد أن المصارف الإسلامية في أمس الحاجة إلى تطبيق معايير ومبادئ الحوكمة أكثر من غيرها من البنوك والشركات التقليدية، من هنا تأتي الحاجة إلى ضرورة وجود مؤسسات متخصصة تدعم هذه المصارف في أداء رسالتها وتضع لها المعايير وتبين لها كيفية تطبيقها وتساعدتها في كيفية التحقيق من التطبيق وفي كل ذلك إرساء لمبادئ ومتطلبات الحوكمة والتي هي في الأصل مبادئ راسخة في الدين الإسلامي، من هذه المؤسسات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومجلس العام للبنوك الإسلامية والوكالة الإسلامية الدولية لتصنيف الائتمان والمجلس العام للخدمات المالية والإسلامية والسوق المالية والإسلامية وغيرها إضافة إلى ضرورة تطبيق الحوكمة في المصاريف الإسلامية نجد أن العمل المصرفي الإسلامي يحتاج إلى الكثير من الجهد لإرساء قواعد الحوكمة به وذلك يرجع لطبيعة الحال إلى إختلاف الأسس التي يقوم عليها العمل المصرفي الإسلامي عن الأسس التي يقوم عليها العمل في البنوك التقليدية.

دراسة حالة بنك الدرجة الإسلامي - سطيف

تمهيد :

يعتبر بنك البركة الجزائري نموذجا للبنوك الإسلامية في الجزائر والذي يراعي في تعاملاته المبادئ الإسلامية من عدم التعامل بالربا أخذاً أو عطاءً، أو نوعية المشاريع التي يقوم بتمويلها، كما يعتبر هذا البنك محور دراستنا الذي من خلاله سنحاول معرفة واقع التسويق في هذا النوع من البنوك.

1- مفهوم بنك البركة الجزائري :

1_1 تعريف بنك البركة الجزائري :

عرف الشيخ صالح عبد الله كامل بنك البركة الجزائري على أنه "بنك إسلامي لا يتعامل بالفائدة أخذاً أو إعطاءً. ويهدف إلى تنمية المجتمع الجزائري المسلم، وإلى خلق توليفة عملية مناسبة بين متطلبات العمل المصرفي الحديث وضوابط الشريعة الإسلامية" 1 "حيث يجمع هذا البنك بين صفتين:

أ-الصفة التجارية:

حيث يعتبر بنك تجاري وفقاً للقانون الجزائري من خلال قيامه بممارسة الوظائف التقليدية للمصارف التجارية من قبول الودائع وتوفير التمويل.

ب -الصفة الاستثمارية:

والتي تجعله بنكاً استثمارياً وفق المادة الثالثة من قانونه الأساسي من خلال قيامه بالأنشطة الاستثمارية حسب مفهوم بنك الأعمال

1_2 نشأة بنك البركة :

إن فكرة إنشاء بنك البركة الجزائري تعود إلى سنة 1984 من خلال الاتصال الذي تم بين الجزائر ممثلة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) وشركة دلة البركة القابضة الدولية. وقد كانت نتيجة هذا الاتصال أن تم تقديم قرض مالي من طرف مجموعة دلة البركة القابضة للحكومة الجزائرية، بلغت قيمته 30 مليون دولار خصص لتدعيم التجارة الخارجية، حيث كان هذا القرض بمثابة فرصة لخلق جو من الثقة المتبادلة بين الجزائر والمجموعة 1

وفي سنة 1986 بدأت فكرة إنشاء بنك مشاركة في الجزائر تتبلور أكثر، وذلك عند قيام مجموعة دلة البركة المصرفية بعقد ندوتها الرابعة في فندق الأوراسي بالجزائر العاصمة، حيث كان محور هذه

الندوة هو مناقشة فكرة إنشاء بنك إسلامي في الجزائر¹

لقد كانت لسلسلة الإصلاحات التي عرفتھا المنظومة المصرفية ابتداء من سنة 1986 ووصولاً إلى المؤرخ في 19 رمضان 1410 والموافق ل 14 أبريل 31990 ، الدور الكبير في - إلى القانون 90 فتح المجال أمام الشركات الأجنبية للاستثمار في المجال المصرفي بالجزائر ومنها بنك البركة الجزائري، الذي وجد سبيله للتحقيق من خلال تقديم طلب اعتماد البنك لبنك الجزائر الذي وافق على التصريح له بالعمل في السوق المصرفي الجزائري، ليتم بموجبه إنشاء هذا البنك بتاريخ 20 ماي 1991 تحت اسم بنك البركة الجزائري، أما بداية ممارسته لنشاطه بشكل فعلي فكان في شهر سبتمبر 1991.

10 المتعلق بالنقد والقرض بنك البركة الجزائري على أنه شركة - ويعتبر القانون رقم 90 مساهمة لها الحق في تنفيذ جميع الأعمال المصرفية 5 وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية السمحة، لينتج بذلك فرصة العمل المصرفي للمتعاملين الذين يسعون إلى التعامل على أساس مبادئ هذه الشريعة.

1-3 معلومات عامة حول البنك :

أ- ينتمي بنك البركة الجزائري إلى مجموعة البركة المصرفية والتي تتكون من 10 بنوك، وبنك تحت التأسيس ومكتب تمثيلي بإندونيسيا، وهي بذلك موزعة على 12 بلداً*، حيث يبلغ رأسمالها 1.5 بليون دولار أمريكي، تقدم خدماتها لعملائها عن أكثر من 240 فرعاً.

ب- يقع المقر الرئيسي لبنك البركة الجزائري بالجزائر العاصمة، بحي بوتليجة هويدف، فيلا رقم 01 و 03 الجهة الجنوبية بن عكنون، الجزائر، حيث تعتبر السنة الميلادية هي السنة المالية له.

ج- بلغ رأسمال البنك عند الإنشاء 500 مليون دج، مقسمة بالتساوي على 500000 سهم، أي ما

¹ يمثل صالح عبد الله كامل المساهم الرئيسي في مجموعة دلة البركة المصرفية و رئيس مجلس إدارتها.

1 عبد الله بن منصور وسليمان مرابط، "تقييم تجربة بنك البركة في إطار إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية"، الندوة التدريبية الدولية

يعادل 1000 دج للسهم الواحد، يشترك فيه مناصفة كل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية) بنك عمومي جزائري (ومجموعة دلة البركة القابضة الدولية².

وقد قام البنك برفع قيمة رأس ماله سنة 2006 بمقدار أربعة أضعاف، أي ما يعادل 2.5 مليار دج، والذي نتج عنه تغيير في توزيع حصص رأس المال على المساهمين حيث أصبحت 1

؛ - %نسبة مشاركة بنك الفلاحة والتنمية الريفية مساوية إلى 44

- %نسبة مشاركة دلة البركة القابضة مساوية ل56

د - يبلغ عدد موظفيه 600 موظف، ويتوزع في شبكة فروع بلغ عددها في 2008 حوالي 20 فرعاً بزيادة ثلاث فروع عن سنة 2006 ، وب 10 فروع عن سنة 2003

هـ - يعد بنك البركة الجزائري البنك الوحيد من بين البنوك العاملة في الجزائر*، الذي يعمل وفقاً للمبادئ الشريعة الإسلامية إلى غاية 2008**

و - كما يسجل بنك البركة الجزائري مساهمات في شركات شقيقة، لها صلة بموضوعه ونشاطاته المصرفية والمالية بصفة عامة.

*أهم ما اتسم به تاريخ بنك البركة الجزائري :

أ - سنة : 1991 إنشاء بنك البركة في الجزائر؛

ب - سنة : 1995 التوازن والاستقرار المالي للبنك؛

ج - سنة : 1999 توحيد وإظهار نتائج مالية صحيحة، إضافة إلى المشاركة في إنشاء شركة التأمين البركة والأمان؛

1 عبد الله بن منصور و سليمان مرابط، مرجع سابق، ص 5 .

2 .المرجع نفسه، ص 610 .المتعلق بالنقد و القرض، الجريدة الرسمية ج ج د ش، العدد 18 ، 16 أبريل

3 - 1990 القانون رقم 90

4 : www.albaraka-bank.com من موقع بنك البركة الجزائري

د - سنة : 2000 احتلال المرتبة الأولى من بين المؤسسات المصرفية ذات رأس المال الخاص وذلك فيما يتعلق بمجموع الأصول؛

هـ - سنة : 2002 انتقال البنك إلى أجزاء سوقية جديدة تتمثل في المهنيين والأفراد، مع تحقيق نتيجة ؛ %تجاوز (ROE) 16 مالية قياسية وعائد على حقوق المساهمين

و - سنة : 2003 توزع البنك على أهم المدن الجزائرية من خلال شبكة استغلال مكونة من 10 وكالات؛

ز - سنة : 2006 شهدت هذه السنة الكثير من الأحداث تمثلت في:

-تدعيم شبكة استغلال البنك بفتح 05 وكالات جديدة(الحراش، الشارقة، سطيف 2 ، سكيكدة، ؛)غرداية 2

-زيادة رأسمال البنك إلى حدود 2.5 مليار دينار جزائري؛

؛ - %نمو الناتج الصافي بنسبة تقارب 60

-تمركز البنك في المرتبة الأولى وللسنة الثانية على التوالي في مجال تمويل الأفراد؛

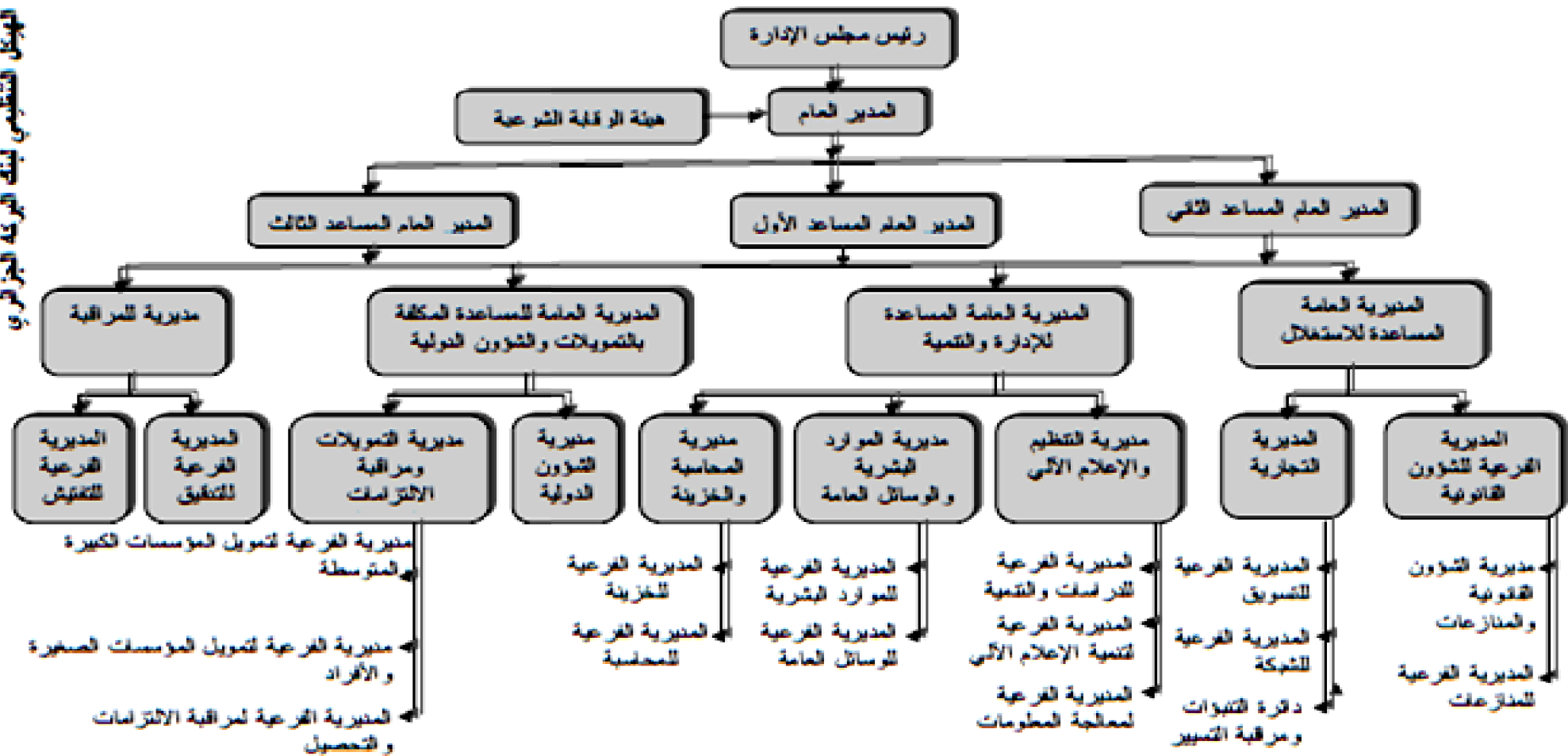
-من ضمن البنوك الأكثر مردودية في السوق الجزائرية وفي مجموعة البركة المصرفية بنسبة

؛ %مردودية حقوق الملكية بأكثر من 25

-بدأ عرض منتج جديد يخص «تمويل العقارات» كنان جديدة، سكنات قديمة، توسيع، تهيئة،)

بناء ذاتي)

الشكل رقم 3: الهيكل التنظيمي لبيتك البركة



يدير البنك مجلس إدارة يتكون من 8 أعضاء من بينهم رئيس ونائبه، وآخر عضو قائم بالإدارة منتدب، كما أن له لجنيتين للتدقيق والتنفيذ، حيث تتشكل كل واحدة منهما من ثلاثة أعضاء بما فيهم الرئيس، كما يوجد أيضا بالبنك مدققين للحسابات، ومديرية عامة تتضمن 7 أعضاء، إضافة إلى مراقب شرعي واحد يقوم بزيارة الفروع كل سنة أشهر، وذلك حتى يتأكد من صحة الأعمال التي تقوم بها الفروع وعدم معارضتها للشريعة الإسلامية.

1-3 خصائص بنك البركة الجزائري :

يتميز بنك البركة الجزائري بعدة مميزات وخصائص تتمثل في ¹ :

1-بنك مشاركة:

يعتمد بنك البركة على المبادئ التي نصت عليها الشريعة الإسلامية في باب أحكام المعاملات المالية، والتي أطرها الفقهاء والمفكرون المسلمون ضمن إطار أسموه بنظام المشاركة، وهو بذلك يعتمد في عملياته التي يقوم بها على احترام أحكام الشريعة الإسلامية سواء ما تعلق منها بعلاقته مع المودعين والتمولين أو ما تعلق منها بأنشطته المصرفية والاستثمارية والتمويلية.

2-بنك مختلط:

بما أن بنك البركة الجزائري مؤسس برأس مال مختلط بين شركة خاصة عربية وبنك عمومي جزائري، فهو يشكل حالة استثنائية ونادرة في عالم بنوك المشاركة الناشطة على الساحة الدولية والتي يعود أغلبها لرأس المال الخاص إذا استثنينا بنك التنمية الإسلامي الذي يعتبر مؤسسة مالية دولية.

3-بنك بنشط في بيئة مصرفية تقليدية:

1 شركة دلة البركة القابضة الدولية :هي مجموعة مصرفية سعودية يقع مقرها في مملكة البحرين و تقوم بتقديم معاملات مالية وفق المبادئ الشريعة الاسلامية.

يعمل بنك البركة الجزائري في بيئة خاضعة بالكامل للأطر والنظم الرقابية التي يعتمد عليها بنك الجزائر والمبنية على أسس ربوية مخالفة تماما لمبادئ البنك والقيم التي أنشئ في ضوئها، إن هذا الأمر يجعل بنك البركة الجزائري يشكل استثناء عن القاعدة العامة للنظام المصرفي الجزائري باعتبار أن كل البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر تتبع النمط المصرفي التقليدي القائم على الربى

1-4 الصيغ التمويلية المطبقة بالبنك

يقوم بنك البركة الجزائري بتمويل مشاريع الاستغلال و مشاريع الاستثمار باستعمال مجموعة من الصيغ التمويلية ولدراسة تطور هذه الصيغ نقوم بإعداد الجدول التالي :

الصيغة	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	المجموع
مربحة قصيرة الأجل	203	409	795	1163	1092	1345	1044	6406	5494	17951
سلم	-	04	67	50	713	2624	5528	432	527	9945
إيجار	06	39	90	319	472	520	924	982	20	3372
مربحة متوسطة الأجل	-	-	-	-	37	31	09	-	1726	1803
الاستصناع	-	-	-	-	-	-	-	03	54	57
المجموع	209	452	952	1532	2314	4520	7505	7820	7767	33128
نسبة التمويلات قصيرة الأجل إلى إجمالي التمويلات	%97	%91	%90.5	%79.18	%78	%87.8	%87.56	%87.44	%77.52	
نسبة التمويلات المتوسطة و طويلة الأجل إلى إجمالي التمويلات	%3	%9	%9.45	20.82	22%	12.19	%12.43	%12.55	%23.17	

العنوان:

المصدر: بنك البركة الجزائري تقرير السنوي، 2006.

لقد استخدم بنك البركة الجزائري صيغة المربحة قصيرة الأجل و السلم لتمويل مشاريع الاستغلال ، حيث يقوم من خلالها بشراء المواد الأولية و السلع بهامش ربح يقدر ب 10.32 % سنويا و من الجدول نجد أن التمويل بالمربحة قصيرة الأجل في تزايد يقدر ب 79.40 % ، وتم توجيه 96 % من التمويلات إلى قطاع التجارة ، كما أن المتبوع لتطور التمويل بالسلم يجد أنه متزايد بنسبة 36 % ، و لقد استفاد من الصيغة كلا من قطاعي التجارة

و الصناعة بنسبة 74 % و 25.61 % على التوالي و الملاحظ أنه هناك ارتباط سالب بين الصيغتين حيث ارتفاع أحدهما يؤدي إلى انخفاض الآخر .إضافة إلى هذا يقوم البنك باستعمال صيغ لتمويل الاستثمارات على شكل إيجار و مربحة متوسطة الأجل و استصناع لإسترداد الآلات و التجهيزات و المقاولات بهامش ربح يقدر ب 08.50 % سنويا

انطلاقا من الجدول نجد صيغة الإيجار في تزايد بنسبة 57 % ، وبلغت استفادة قطاع الصناعة 50 % من مجموع التمويلات المقدمة في سنة 2000 كما يستخدم البنك المربحة متوسطة الأجل إلى جانب

الإيجار الذي تخلي عنه سنة 2000 ، لتعرف الصيغة ارتفاعا كبيرا بسبب تحويل كل الاعتمادات إلى مريحة متوسطة الأجل¹ إضافة لهذا يستخدم البنك الاستصناع لتمويل البناءات ، ولقد استفاد قطاع الخدمات بنسبة 56% من مجموع التمويلات سنة 2000 ، و من خلال الجدول نجد أن نسبة حجم التمويلات قصيرة الأجل بالنسبة لمجموع التمويلات في تناقص ، حيث بلغت 97% سنة 1992 ، أصبحت 77.52 % سنة 2000 ، ونفسر هذا الانخفاض بزيادة في حجم التمويلات المقدمة في الأجل المتوسط و الطويل ، حيث ارتفعت النسبة من 3% سنة 1992 إلى 23.17 % سنة 2000 ، أي أن البنك يحاول التوفيق تدريجيا بين حجم التمويلات المقدمة قصيرة الأجل و متوسطة و طويلة الأجل، و نجد أن بنك البركة الجزائري ، و كغيره من البنوك الإسلامية توجه إلى التركيز على المريحة قصيرة الأجل لكونها صيغة قريبة لأسلوب العمل المصرفي التقليدي ، و لكون أن أهم موارده هي موارد قصيرة الأجل ، مما يؤدي إلى توظيفها في مشاريع قصيرة الأجل².

- : www. Albaraka-bank.com¹ موقع بنك البركة الجزائري.

- بنك البركة الجزائري، التقرير السنوي. 2006 ص 5 .

² مرسوم رقم 08/92 الصادر بتاريخ 1992/11/17.

2- التعريف بفرع بنك البركة في سطيف:

2-1 معلومات عامة حول الفرع:

يعتبر فرعا من فروع بنك البركة الجزائري، وهو ممثله في مدينة سطيف وكل الولايات التي يقوم بخدمتها.

- رمزه ضمن وكالات البنك هو 401
- أنشئ في أبريل 1997
- يغطي مجال نشاطه خمس ولايات تتمثل في: سطيف، برج بوعريش، بجاية، مسيلة وجيجل.
- يقوم الفرع بالنشاط المصرفي الكامل الذي يقوم به الفرع الرئيسي من فتح حسابات، قبول الودائع منح التمويل بمختلف أنواعه وغيرها من الخدمات المصرفية التي يقوم بها الفرع الرئيسي بالجزائر العاصمة¹.

*تتمثل هذه البنوك في: البنك الوطني الجزائري، القرض الشعبي الجزائري، البنك الخارجي الجزائري، بنك التنمية المحلية، بنك الفلاحة

و التنمية الريفية، صندوق التوفير و الاحتياط و الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، وهي بنوك عمومية إضافة إلى الخاصة منها و التي تتمثل في:

سوسيتي جنرال، بيانبيباريباس الجزائر، سيتيبينكالجزائر، بنك البركة الجزائري، ناتيكسيس الجزائر، بنك الخليج الجزائري، بنك ترست

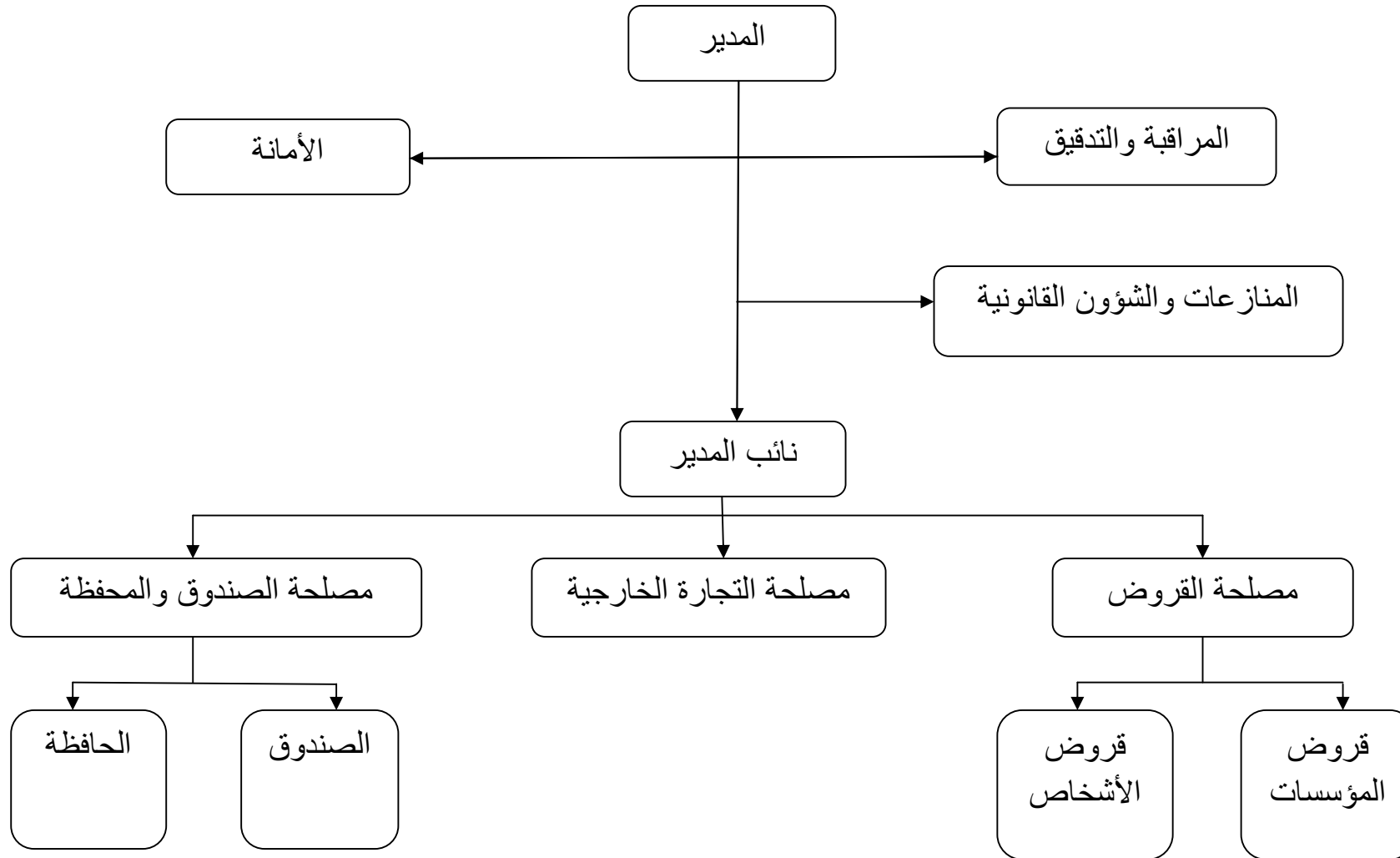
كالبون، (ABC)الجزائري، بنك الإسكان للتمويل والتجارة و مالية الجزائر، البنك العربي الجزائري، بنك المؤسسة العربية المصرفية -الجزائر

الجزائر، فرنسا بنك الجزائر .

: <http://www.bank-of-algeria.dz> أنظر في ذلك إلى :موقع بنك الجزائر

**منح الترخيص لبنك إسلامي آخر و هو بنك السلام في 18 أكتوبر 2008 بالعمل في السوق الجزائرية.

2-2 الهيكل التنظيمي لفرع البركة سطيف



المصدر : الوثائق الداخلية للفرع .

2-3/ دليل تطبيق الحوكمة في بنك البركة سطيف

تتمثل مهام كل عنصر من عناصر الهيكل التنظيمي فيما يلي:

1- المدير:

وهو المسؤول عن الفرع ونتائجه حيث يكون خاضعا لسلطة مدير الشبكة، تتمثل المهام التي يقوم بها في:

أ - إعطاء التعليمات والتوجيهات المنظمة لعمل الفرع؛

ب - استقبال الزبائن في حالة وجود مشكلة لتسويتها؛

ج - السهر على تطبيق القوانين التي تدير الفرع؛

د - الإمضاء على البريد.

2- نائب المدير:

والذي يكون خاضعا لسلطة مدير الفرع ويقوم مقامه عند غياب هذا الأخير، تتمثل مهامه الأساسية في تحقيق نشاطات وأهداف الفرع وكذلك تسيير الوسائل البشرية والعتاد إضافة إلى الجانب المتعلق بالميزانية وأمن الفرع.

3- الأمانة:

تكون مسؤولة عن البريد الصادر والوارد للفرع، ضمان وسائل الاتصال على مستوى الفرع (الهاتف، الإنترنت، فاكس، ... ، إضافة إلى توليها توصيل الملاحظات للمدير أو نشرها عنه.

4- المراقبة والتدقيق:

تهدف إلى المراقبة الذاتية للفرع، حيث تنحصر في فرع سطيف في المراقبة المحاسبية، وتكون مسؤولة عن:

أ - التأكد من أن كل العمليات تم إدراجها في الحسابات الخاصة بها؛

ب - تسجيل ومراجعة العمليات المحاسبية التي تجرى في مختلف مصالح الفرع والتأكد من مطابقة التسجيلات مع الأوراق المحاسبية؛

ج - التعرف على الحسابات غير النشطة وإبلاغها إلى المصلحة المختصة.

5- المنازعات والشؤون القانونية:

وهي التي تكون مسؤولة عن دراسة الملفات التي وقع فيها النزاع ومحاولة حلها وذلك باللجوء إلى الهيئات المختصة في ذلك.

6- مصلحة الصندوق والمحفظة:

وهي مصلحة تكون تحت إشراف نائب المدير حيث تتفرع إلى:

أ - مصلحة الصندوق:

تتمثل وظيفتها في:

- استقبال الودائع وتنفيذ التحويلات من وإلى حساب الزبون؛
- ضمان دفع وسحب الأموال بالدينار أو بالعملة الصعبة؛
- إصدار ومنح الشيكات ودفاتر التوفير.

ب - مصلحة المحفظة:

وتتمثل مهامها في:

- الاحتفاظ بالأوراق التجارية وسندات الصندوق المقدمة من طرف العملاء من أجل تحصيلها قبل تاريخ استحقاقها؛
- مقاصة الأوراق التجارية والشيكات وغيرها من القيم؛
- القيام بعملية الاكتتاب، الاحتفاظ والرهن الحيازي لسندات الصندوق؛
- دفع الأوراق التجارية؛
- إرسال القيم إلى البنوك الأخرى للتحويل.

7- مصلحة التجارة الخارجية:

وهي المسؤولة عن معالجة كل المعاملات المتعلقة بالتجارة الخارجية من توطين عمليات الاسترداد والتصدير، تسيير ومتابعة حساب العملة الصعبة والتبادل النقدي وكذلك قبض السجلات القانونية، حيث

تكون تحت إشراف نائب مدير الفرع.

8- مصلحة القروض:

وهي التي تتولى مهمة تسيير القروض في الفرع، حيث تنفرع إلى:

أ - قروض المؤسسات :تكون مسؤولة عن منح القروض للمؤسسات وتسييرها سواء كانت هذه القروض ممثلة في قروض الاستغلال أو قروض الاستثمار.

ب - قروض الأشخاص :وهي التي تكون مسؤولة عن تسيير القروض الموجهة للأفراد¹.

2-4 تقييم تطبيق الحوكمة في بنك البركة - سطيف -

تقييم نشاط البنك خلال 2010

ارتفع إجمالي أصول بنك البركة الجزائر في عام 2010 م بنسبة 18 ٪ لتبلغ 1.6 مليار دولار وذلك على الرغم من انخفاض قدره 10 ٪ في مجموع عمليات التمويل والاستثمار التي بلغت 726 مليون دولار بسبب أنظمة البنك المركزي التي صدرت في 2009 م للحد من التمويل الشخصي.

- تم تقدير اثر تراجع قيمة العملة المحلية في مقابل الدولار الامريكي على قيمة الاصول مقومة بالدولار الامريكي لتكون في حدود 3.5 ٪. لقد كان من أثر هذه الأنظمة الجديدة أن انخفضت محافظ المرابحة والسلم بنسبة 11 ٪ و 38 ٪ على التوالي. ومع ذلك، استطاع البنك توسيع محفظة الإجارة المنتهية بالتملك لتعويض الانخفاض جزئيا، حيث حققت هذه المحفظة نموا بما يقارب 44 ٪.

- شهدت الأصول السائلة نموا بنسبة 62 ٪ لتبلغ 761 مليون دولار. هذا وقد تم تمويل نمو الأصول عن طريق تحقيق نمو في حسابات الاستثمار المطلقة والحسابات الجارية والحسابات الأخرى التي ارتفعت بنسبة 13 ٪ لتبلغ في مجموعها 1.20 مليار دولار ، علما بان حسابات الاستثمار المطلقة قد ارتفعت بنسبة 21 ٪ لتصل الى 613 مليون دولار. ونظرا لتأثير القيود المفروضة على عمليات التمويل الجديدة، بلغ مجموع دخل البنك من عقود التمويل والاستثمارات المشتركة 62 مليون دولار، أي بانخفاض قدره 3٪ عن عام 2009 م.

- بعد خصم حصة المستثمرين من الدخل (62 مليون دولار)، التي ارتفعت بنسبة 11 ٪ في هذا العام لتبلغ 17 مليون دولار، بلغت حصة البنك، بما في ذلك حصته كمضارب، 44 مليون دولار بانخفاض قدره 8٪ عن العام السابق.

¹ بنك البركة الجزائري، التقرير السنوي، 2006، ص4.

- بعد إضافة الدخل من الخدمات المصرفية وإيرادات التشغيل الأخرى، ارتفع مجموع الدخل التشغيلي بنسبة 17 % عما كان عليه في 2009 م ليبلغ 105 مليون دولار. ومن ناحية أخرى وإلى حد كبير بسبب انخفاض تكاليف الموظفين انخفضت مصاريف التشغيل بنسبة 7% لتبلغ 27 مليون دولار، مما أسفر عن صافي أرباح تشغيلية بلغت 78 مليون دولار، وهو ما يزيد بنسبة 28 % عن ما تم تحقيقه في السنة الماضية وهو 61 مليون دولار.

- بعد طرح المخصصات ورسوم الضرائب لهذا العام، وكلاهما كانا أعلى مما كانا عليه في 2009 م، بلغت صافي الأرباح 44 مليون دولار، وهو ما يزيد بنسبة 10% عن الأرباح المحققة في عام 2009 م. وبشكل عام فقد أدى تراجع قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي إلى حدوث تأثير سلبي على صافي دخل البنك يقدر بحوالي 3.5 %.

- تمكن البنك خلال العام من التوسع بشكل كبير في عمليات تمويل التجارة الخارجية ، وقد أظهر نموا كبيرا في عدد خطابات الاعتماد وخطابات الضمان المصدرة بلغ 179 % (1.04 مليار دولار، ونتيجة لذلك فقد ارتفع دخل البنك من إيرادات الخدمات المصرفية بحوالي 64 % خلال العام 2010 م.

- عزم البركة الجزائر إلى توسيع شبكة فروعه في عام 2010 م، حيث شهد العام استكمال أعمال تحضيرية لافتتاح 5 فروع فتح واحد منها أبوابه لمزاولة أعماله في عام 2010 م في حين لم يتبق إلا الحصول على موافقة السلطات المختصة قبل افتتاح الاربعة فروع المتبقية.

- في إطار خطته الاستراتيجية 2010، يعتزم البنك توسيع شبكة فروعه من 21 فرعا إلى 47 فرعا بحلول عام 2015 م وستكون جميع هذه الفروع مزودة بأجهزة صراف آلي. وتشمل المنتجات الجديدة التي سيتم طرحها في عام 2010 م المشاركة والقرض الحسن وتمويلات إجارة التمويل الأصغر، مع تسجيل تضاعف التمويل العقاري الذي ارتفع بنسبة 30 % تقريبا.

- أما ما تعلق بسنة 2011 م وما بعدها، يعتزم البنك طرح منتج التأمين التكافلي وحسابات ادخار الحج والعمرة وترويج تسهيلات الشراء التأجيرى وبطاقة سحب عالمية جديدة والخدمات المصرفية الإلكترونية.

- بناء مقره الجديد المكون من 15 طابقا، والذي يتوقع أن يكون جاهزا للانتقال إليه في عام 2013 م.

تقييم نشاط البنك خلال 2011

ارتفع إجمالي أصول بنك البركة الجزائر بنسبة 9 % ليبلغ 1.8 مليار دولار، مع زيادة في النقدية ومحافظ الإجارة المنتهية بالتمليك والاستصناع معوضاً انخفاضاً في محافظ المرابحة والمشاركة والسلم.

تم تمويل التوسع في محفظة التمويل والاستثمار التي ارتفعت بنسبة 4 %، وكذلك الأصول السائلة التي ارتفعت بنسبة 19 %، من خلال الزيادة في الحسابات الجارية والأخرى للعملاء التي وصلت إلى 661 مليون دولار أي بنسبة نمو بلغت 12 %، وكذلك من خلال الزيادة في حقوق حاملي حسابات الاستثمار التي وصلت إلى 707 مليون دولار، أي بنسبة نمو بلغت 15 % .

إجمالي الدخل المشترك من مستحقات البيوع وعقود التمويل والاستثمار انخفض بنسبة 5 % ليصل إلى 59 مليون دولار. بعد خصم حصة المستثمرين من هذا الدخل بلغت حصة البنك بما في ذلك حصته كمضارب 37 مليون دولار بانخفاض قدره 17 % عن العام السابق. وبالرغم من ذلك، فإن الدخل من الخدمات المصرفية والإيرادات التشغيلية الأخرى قد ارتفع بنسبة 22 % ليبلغ كل منهما 54 مليون دولار و 20 مليون على التوالي، وبذلك ارتفع مجموع الدخل التشغيلي للسنة بنسبة 6 % ليصل إلى 111 مليون دولار.

ساهمت زيادة تكلفة الموظفين والتكاليف الأخرى في زيادة بنسبة 12 % في إجمالي المصروفات التشغيلية لتصل إلى 33 مليون دولار، مما نتج عنه صافي أرباح تشغيلية قدرها 77 مليون دولار وهو ما يزيد بنسبة 3 % عن العام السابق. بعد خصم مخصصات أقل ولكن رسوم ضرائب أعلى بلغ صافي الربح 52 مليون دولار وهو ما يزيد بنسبة 18 % عن عام 2010.

تمت توسعة شبكة فروع بنك البركة الجزائر في عام 2011 من 21 فرعاً إلى 25 فرعاً. كما يتم التوسع في عرض منتج التمويل الأصغر الناجح عبر شبكة فروع البنك المنتشرة في جميع أنحاء البلاد.

يعتزم البنك طرح مجموعة متنوعة من الخدمات المصرفية الإلكترونية لعملائه، وذلك فور الانتهاء والبدء في التشغيل الكامل لنظام العمليات المصرفية الرئيسية الجديد، بالإضافة إلى منتجات التأمين التكافلي التي سيتم طرحها لأول مرة. وفي إطار خطته الاستراتيجية الخمسية، يعتزم البنك توسعة شبكة فروعها ليلبلغ عددها 50 فرعاً بحلول عام 2016 منها 4 فروع في عام 2012 .

تقييم نشاط البنك خلال 2012

- ارتفع إجمالي أصول بنك البركة الجزائر في عام 2012 بنسبة 5 % لتبلغ 1.84 مليار دولار، مع زيادة في الأصول السائلة والأصول الغير الملموسة قابلها انخفاض في إجمالي التمويلات والاستثمارات بنسبة 2 %.

- انخفض التمويل بالمرابحة، وهي أكبر صيغ التمويل، بنسبة 17 % ليلبلغ 434 مليون دولار، وقد تم تعويض ذلك جزئياً بزيادة بنسبة 41 % في الإجارة المنتهية بالتملك لتبلغ 199 مليون دولار.

- الانخفاض في أعمال المربحة نتيجة مستمرة لتطبيق الأنظمة الصارمة التي فرضها البنك المركزي في عام 2010 للحد من الديون الشخصية في الجزائر. تم تمويل هذا النمو في الأصول عن طريق زيادة بنسبة 9 % في حسابات العملاء.

- كانعكاس لهذا الانخفاض في أعمال المربحة، انخفض إجمالي دخل بنك البركة الجزائر من عمليات التمويل المشترك والاستثمارات بنسبة 11 % ليبلغ 52 مليون دولار. وانخفض حصة حقوق حاملي حسابات الاستثمار بنسبة 6 % عن ما كانت عليه في 2011 .

- الرسوم والعمولات المصرفية والإيرادات التشغيلية الأخرى ارتفعت بنسبة 8 % بالرغم من زيادة حجم خطابات الضمان، وبذلك أنهى إجمالي الدخل التشغيلي السنة بمبلغ 111 مليون دولار. ومن ناحية أخرى، ارتفع إجمالي مصاريف التشغيل بنسبة 1 % ليبلغ 36 مليون دولار، مما نتج عنه صافي دخل تشغيل بمبلغ 75 مليون دولار.

- بلغ صافي الربح 54 مليون دولار، وهو ما يقل بنسبة 4 % عن عام 2011 . الزيادة بالدينار الجزائري كانت أكبر بنسبة 11 % حيث انخفضت قيمة الدينار الجزائري 5 % في مقابل الدولار الأمريكي خلال العام 2012 .

برنامج الاستثمار الخاصة بنك البركة الجزائر لسنة 2013.

تطوير مجموعة منتجاته، فبالإضافة إلى منتج تسهيلات التمويل الأصغر الناجح في جميع أنحاء البلاد. طرح البنك خدمات لتأمين تكافلي جديدة وإجارة لتمويل دفع الإيجار.

التحضيرية لطرح منتج ادخار جديد للحج و العمرة. ومنتج تمويل مصمم خصيصا للمؤسسات الصغيرة.

ستكون بطاقة فيزا قادرة على تقديم سلف نقدية للمسافرين في الخارج بدءا من منتصف عام 2013 .

بمجرد إتمام التنفيذ الكامل لنظام العمليات المصرفية الرئيسية سوف يطرح البنك مجموعة متنوعة من الخدمات المصرفية الإلكترونية.

افتتاح 4 فروع جديدة ليرتفع مجموع شبكة الفروع إلى 30 فرعا، ومن المخطط له أن يصل إلى 45 فرعا بحلول عام 2017.¹

¹ بنك البركة الاسلامي التقرير السنوي لسنة 2012 ص40.

5-2 الحوكمة في بنك البركة:

من أجل الوصول الى نتائج دقيقة حول مدى تطبيق الحوكمة في بنك البركة الاسلامي قمنا باجراء مقابلة مع احد المسؤولين تخصص تجارة عن طريق طرح بعض الاسئلة:

اذ عند اللقاء الاول اكتشفنا ان هذا المسؤول ليس له ايت معلومات حول هذا المفهوم الحوكمة، اذ كانت هذه الاسئلة متعلقة بالمسؤولية وتوزيع المهام داخل الوكالة وانتقال المعلومات من الادارة العليا الى الفرع بنك البركة سطيف وبين الموظفين، اذ لاحظنا ان الاجابات هذا المسؤول في معظمها كانت اجابية، حيث حقق هذا البنك خلال السنة السابقة ارتفاع اجمالي الاصول في عام 2010 بنسبة 18% كما شهدت الاصول اللسائلة نمو بنسبة 62% ، كما تمكن البنك خلال نفس السنة من التوسع بشكل كبير في عملية تمويل التجارة الخارجية وغيرها من النتائج المحققة لسنة 2011 و 2012 المذكورة سابقا، و في الاخير نجد ان كل هذه النتائج الاجابية التي توصل اليها البنك لم تكن بفعل تطبيق الحوكمة

خلاصة

استطاعت البنوك الإسلامية أن تحقق نجاحا كبيرا، والدليل على ذلك هو إقبال المسلمين على التعامل معها على حساب البنوك التقليدية، وكذلك يشهد لهذا النجاح الأرقام التي تم إحصاؤها عن التزايد الكبير لعددتها وحجم أصولها، إلا أنه وبالرغم من ذلك يبقى حجم البنوك الإسلامية محدودا، وخبرتها قليلة، ومسايرتها للتطورات والتغيرات التي يشهدها العالم ضئيلة نسبيا، وهذا يشكل تهديدا خطيرا جدا عليها في المستقبل، خاصة مع لجوء الكثير من البنوك التقليدية المعروفة عالميا إلى فتح فروع إسلامية تماشيا مع متطلبات عملائها من المسلمين، مما قد يجعل ميزتها التنافسية والتي تتمثل في عدم تعاملها بالربا تختفي، وهذا يعني أنه لا بد عليها أن تتبنى استراتيجيات وسياسات لتطوير خدماتها وتحسينها بما يلبي حاجات ورغبات عملائها المتجددة باستمرار. وباعتبار بنك البركة الجزائري بنكا إسلاميا حديثا يواجه ما تواجهه باقي البنوك الإسلامية الأخرى، فإنه هو الآخر ملزم بالسعي إلى التكيف مع تلك التغيرات.

اختصار

خاتمة

وكخلاصة يمكن القول أن أهمية الحوكمة تتضح من أهدافها التي تتمثل في تحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق مساءلة إدارة المنشأة، وبالتالي تحقيق الحماية للمساهمين وحملة السندات جميعاً مع مراعاة مصالح العمل والعمال والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة بما يؤدي إلى تنمية الاستثمارات، والمدخرات وتعظيم الربحية. وأن جود نظام فعال وقادر على توفير الثقة ومكافحة الفساد في المنشآت المالية الإسلامية سيعود عليها بمزيد من النجاح، وسيدعم توسع عملياتها، على أن ذلك يتطلب دعم ما تقوم به الإدارات ذات العلاقة بالحوكمة داخل المنشأة المالية كإدارة الالتزام والمراجعة الداخلية والقانونية وكذا إدارة الرقابة الشرعية بنوعيهما الداخلية والخارجية.

كما أن تطبيق مبادئ حوكمة المنشآت في المؤسسات المالية الإسلامية ضرورة حتمية يأتي من خلال تفصيل العقود وتحديد شروطها وأحكامها بدقة من الناحيتين الدينية والتنظيمية بما يبتعد عن أي تدليس أو جهالة أو غرر. وأن المصرف الإسلامي يكون كفؤاً إذا نجح مديره في تحقيق الهدفين في نفس الوقت، هدف مالي لتلبية طلبات المساهمين والمستثمرين وهدف ديني لصحة العمليات المصرفية من الناحية الشرعية.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المراجع:

1. القرآن الكريم.
2. حديث صحيح - أخرجه البخاري ومسلم وابو داود والترمذي وأحمد.
3. ابن منظور لسان العرب، دار النشر عمان، الاردن، 2011.
4. الفيرون ابادي القاموس المحيط، دار النشر عمان، الاردن، 2011.
5. الجوهري، الصحاح، دار النشر عمان، الاردن، 2011.
6. ابن فارس مقاييس اللغة، دار النشر عمان، الاردن، 2011.
7. البغوي تفسير البغوي 6513
8. السعدي عبد الرحمان تفسير الكبير المنان 8811.
9. الزبيدي، تاج العروس،
10. الفيومي، المصباح المنير
- 10- زياد عبد الحليم الدينة و اخرون نظور المعلومات في الرقابة و التدقيق دار المسيرة للنشر و التوزيع و الصناعة عمان الاردن 2011 ص 185.186.
- cadburgcomnatee (1992) report of the comnatee on the financial aspects of corporategovernance.london. gee and co ltd -11
- 12- بلال خلف سكارنة الفساد الإداري دار وائل للنشر و التوزيع عمان الاردن 2011 ص 245
- 13- البنك الأهلي المصري أسلوب ممارسة السلطات الإدارة الرشيدة في الشركات حوكمة الشركات النشرة الإقتصادية العدد الثاني المجلد 56 في 2003.
- 14- دليل قواعد و معايير حوكمة الشركات بمصر أكتوبر 2006 إعداد مركز المشروعات الدولية الخاصة أكتوبر 2005 C I P E
- 15- راجع تفصيل ذلك كل من البنك الأهلي المصري أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة في الشركة حوكمة الشركات مرجع سبق ذكره ص 11
- 16- إبراهيم العيساوي التنمية في علم متغير دراسة في مفهوم التنمية و مؤشراتها القاهرة دار الشروق 2003 ص 36.37
- 17- الحوكمة في المؤسسات المالية و المصرفية مؤتمر حوكمة الشركات المالية و المصرفية الرياض 17 أبريل 2007

- 18- أمال عياري أبوبكر خوالد تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية دراسة حالة الجزائر مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كالية للحد من الفساد المالي و الإداري جامعة محمد خيضر بسكرة أيام 06.07 ماي 2012 ص 07
- 19- عبد الرزاق شحادة سمير إبراهيم البرغوثي ركائز الحوكمة و دورها في ضبط إدارة الأرباح في البيئة المصرفية في ظل الأزمة العالمية مداخلة مقدمة في إطار الملتقى العالمي الدولي حول الأزمة المالية و الإقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية جامعة فرحات عباس سطيف أيام 20.21 سطيف
- 20 - شرقي عمر .دور اهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي.مداخلة مقدمة في الملتقى العلمي الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية جامعة فرحات عباس -سطيف ايام 20 و 21 اكتوبر 2009 ص04.
- 21 - نعيمة يحيوي. حكيمة بوسلمة. دور الحاكمية المؤسسية في تحسين الاداء المالي للشركات .مداخلة مقدمة في اطار الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كالية للحد من الفساد المالي والاداري. جامعة محمد خيضر - بسكرة يومي 6 -7 ماي 2012 ص06.
- 22- علاء فرحان .ايمان شيخان المشهداني.الحوكمة المؤسسية والأداء المالي للمصارف.دار صفاء للنشر والتوزيع.عمان 2011 ص ص57-60 .
- 23- شوقي بورقبة :الحوكمة في المصارف الاسلامية.بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية " جامعة فرحات عباس .سطيف الجزائر .
- 24 - بلال خلف السكارنة .الفساد الاداري - مرجع سبق ذكره.
- 25- علاء فرحان طالب، إيمان شيفان المشهداني. الحوكمة المؤسسية والاداء المالي للمصارف، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011 ص24.
- 26- المؤتمر العالمي للتسويق الإسلامي، اسطنبول، ماي، 2013.
- 27- المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية. الحوكمة والإمتثال في المصارف الاسلامية، ص 15-16.
- 33- محسن احمد الخيضري الادارة في الاسلام إيتراك للنشر والتوزيع، طبعة 03، مصر 1999.
- 34- الدكتور عبد المجيد الصلاحين، الحوكمة في المؤسسات المالية الاسلامية ورقة مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني.

35- المؤتمر الدولي الثامن حول: دور الحوكمة في تفعيل اداء المؤسسات والاقتصاديات يومي 19-20 نوفمبر 2013، بحث بعنوان دور الحوكمة في ادارة مخاطر الصكوك الاسلامية من اعداد سليمان ناصر و الاستاذ ربيعة بن زيد.

36- عبد المجيد الصالحين، الحوكمة في المؤسسات المالية الاسلامية ورقة مقدمة الى مؤتمر الخدمات المالية الاسلامية الثاني، طرابلس، ليبيا المنعقد يومي 27 - 28، 2010/04.

39- www.banque centrale.gov.sy/ba-edu/IFSB-AAO.htm.

40- [www.ifcb.org/pnblished, php](http://www.ifcb.org/pnblished.php)

فهرس المحتويات

الفهرس العام

	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الاشكال
	فهرس المحتويات
أ	مقدمة
أ	طرح الاشكالية
أ	فرضيات البحث
أ	اسباب اختيار الموضوع
ب	أهمية البحث
ب	منهجية البحث
ب - ج	دراسة سابقة
22-5	الفصل الأول: الحوكمة
5	تمهيد
8-5	1-1 مدخل عام الى الحوكمة (مفهوم النشأة والتطور)
13-8	2-1 معايير الحوكمة و محدداتها
17-14	3-1 اهداف وقواعد الحوكمة
21-18	4-1 أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة
22	خلاصة الفصل الأول
39-24	الفصل الثاني: البنوك الإسلامية
24	تمهيد
25	1-2 تعريف الحوكمة في المنظور الاسلامي ومبادئها
28-26	2-2 أهمية الحوكمة في المنظور الاسلامي ومبادئها
30-28	3-2 ضرورة الحوكمة في المصارف الاسلامية

33-30	4-2 الحوكمة بين البنوك التقليدية والبنوك الاسلامية
38-33	5-2 معيار IFBS حول البنوك الاسلامية
39	خلاصة الفصل الثاني
65-41	الفصل الثالث: دراسة حالة بنك البركة الاسلامي - سطيف -
41	تمهيد
42	1- مفهوم بنك البركة الاسلامي الجزائري
44-42	1-1 لمحة عامة حول البنك
45	2-1 الهيكل التنظيمي للبنك
47-46	3-1 خصائص البنك
49-48	4-1 الصيغ التمويلية المطبقة بالبنك
50	2- التعريف بفرع بنك البركة بوكالة سطيف
50	1-2 معلومات عامة حول الفرع
51	2-2 الهيكل التنظيمي للفرع
54-52	3-2 دليل تطبيق الحوكمة في بنك البركة سطيف
57-54	4-2 تقييم تطبيق الحوكمة في بنك البركة سطيف
58	5-2 الحوكمة في بنك البركة
59	خلاصة الفصل
61	خاتمة
65-63	قائمة المراجع

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	الصيغ التمويلية المطبقة ببنك بركة الجزائري	48

قائمة الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	المحددات الخارجية والداخلية للحوكمة	13
02	حوكمة الشركات — النموذج الأساسي —	15
03	أهمية حوكمة الشركات	20